

PCT/CTC/30/27

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 25 أكتوبر 2017

معاهدة التعاون بشأن البراءات لجنة التعاون التقني

الدورة الثلاثون

جنيف، من 8 إلى 12 مايو 2017

التقرير

الذي اعتمده اللجنة

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

1. افتتح السيد جون سانديج، نائب المدير العام، الدورة ورحب بالمشاركين نيابة عن المدير العام للويبو. وتولى السيد مايكل ريتشاردسون (الويبو) دور أمين اللجنة.

2. وانعقدت الدورة خلال الفترة ذاتها التي انعقدت فيها الدورة العاشرة للفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وترد قائمة المشاركين في تقرير دورة الفريق العامل تلك (PCT/WG/10/25).

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس

3. انتخبت اللجنة بالإجماع السيد ماكسيميليانو سانتا كروز (شيلي) رئيساً للدورة، والسيد فيكتور بورتيلي (أستراليا) نائباً للرئيس. ولم تقدم أي ترشيحات لمنصب النائب الثاني للرئيس.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

4. اعتمدت اللجنة جدول الأعمال كما هو مقترح في الوثيقة 2 PCT/CTC/30/1 Prov.

البند 4 من جدول الأعمال: مشورة إلى جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات حول اقتراح تعيين مكتب الفلين للملكية الفكرية كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/2 Rev.

6. وقدّم وفد الفلبين طلب مكتب الفلبين للملكية الفكرية لتعيينه كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، ومن المرتقب أن تنظر جمعية اتحاد معاهدة البراءات في ذلك الطلب خلال دورتها التاسعة والأربعين المزمع عقدها من 2 إلى 17 أكتوبر 2017. وسلّط الوفد الضوء على جانبين رئيسيين هما: البيئة الاقتصادية وبيئة الابتكار في منطقة آسيا، والدور الذي يضطلع به مكتب الفلبين للملكية الفكرية في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

7. ومضى الوفد يقول إنه في الوقت الذي شهد فيه الاقتصاد العالمي مرحلة تحولية أفضت إليها التطورات التكنولوجية والعلمية، أصبحت آسيا بسرعة مركزاً للنشاط الاقتصادي. وفيما يتعلق باستخدام معاهدة البراءات، بلغ نصيب الطلبات الواردة من آسيا بموجب المعاهدة 43.5 بالمئة من العدد الإجمالي للطلبات في عام 2015. وكشفت الإيداعات الدولية والإقليمية بموجب معاهدة البراءات أن الطلبات الواردة من آسيا ومنطقة جنوب شرقي آسيا لا تنفك تزايد، وهو ما يُشير إلى الطلب الكبير على العمل الدولي باللغة الإنكليزية. وأكد الوفد التزام الفلبين إلى جانب دول أعضاء أخرى في رابطة أم جنوب شرقي آسيا (ASEAN) بتحقيق التكامل الاقتصادي والمضي قدماً في هذا الصدد من خلال إنشاء الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أم جنوب شرقي آسيا (AEC) والإقرار بالحاجة إلى أن تكون على أهبة الاستعداد وقادرة على كسب أكبر قدر من الفرص المنبثقة عن الثورة الصناعية الرابعة، بغية تعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة وتشجيع التنمية الاقتصادية الشاملة والعادلة. وفيما تحتفل رابطة أم جنوب شرقي آسيا بالذكرى الخمسين لتأسيسها في ظل رئاسة الفلبين، كان الموضوع العام الذي حظي بالأولوية هو "النمو الشامل والقائم على الابتكار" للجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أم جنوب شرقي آسيا (AEC). ويتشرف مكتب الملكية الفكرية في الفلبين بالإعراب عن استعداده للمساهمة في أن يؤدي ذلك الهدف بثماره من خلال نظام معاهدة البراءات، وذلك بصفته إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وأعرب الوفد عن سروره للملاحظة أنه وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الأخير لعام 2016 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، صُنّفت الفلبين ضمن قائمة أبرز 15 وجهة استثمارية مفضّلة بالنسبة إلى الشركات المتعددة الجنسيات.

8. وقدّم الوفد معلومات إضافية عن الفلبين مشيراً إلى أن الفلبين تحتل موقعاً استراتيجياً بوصفها بوابة قارة آسيا، بعدد سكان يبلغ 104 ملايين نسمة، يُتقن 72 بالمئة منهم اللغة الإنكليزية، ويمكن لحوالي 92 بالمئة منهم التحدث بها. والتركيبة السكانية في الفلبين شابة نسبياً، حيث تبلغ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عاماً و54 عاماً 57 في المائة. وتضمّ الفلبين العديد من الجامعات والكليات، وتضطلع بأنشطة بارزة في مجالي البحث والتطوير، ونسبة السكان الملتزمين فيها بالقراءة والكتابة كبيرة، ويُمثل العديد منهم جزءاً من قوى العمل العالمية. وتُبدي الفلبين التزامها بتوفير الظروف التي من شأنها أن تستقطب الاستثمار العالمي. إذ يُبرز فتح قطاعات كانت محظورة في الماضي أمام مشاركة المستثمرين الأجانب، على غرار قطاع الاتصالات والنقل والصيرفة والتجارة بالتجزئة والطاقة وتكرير النفط بعد استخراجهم وقطاع التوزيع، موقف الحكومة المراعي لمصالح المستثمرين الأجانب. وعلاوة على ذلك، يساهم توافر مناطق اقتصادية خاصة وموانئ حرة تحظى بالدعم الملائم من حيث البنية والحوافز الضريبية وغير الضريبية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنافسية والاستعانة بمصادر خارجية لممارسة الأعمال التجارية، وذلك في مناطق مختلفة من البلاد، ناهيك عن سهولة النفاذ إليها، في تهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية. وخلال السنوات الأخيرة، أصبح ممّولو المشروعات المجازفة يبدون اهتماماً شديداً بالشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بالفلبين، ويعتبرون أنها من بين أبرز الوجهات الاستثمارية. وفي مجال خدمات دعم الملكية الفكرية، تملك الفلبين واحداً من بين أنجح مكاتب دعم التكنولوجيا والابتكار، المعروفة أيضاً باسم مراكز الويبو لدعم التكنولوجيا والابتكار، وتعتبره الويبو بمثابة مركز لاستحداث ملكية الفكرية وتسويقها. وعلى حدّ تعبير الخبيرة كارينا فيرنانديز ستارك، وهي كبيرة محلي الأبحاث في مركز دوك الجامعي للعملة والحوكمة والتنافسية في الولايات المتحدة الأمريكية، "يبدو المستقبل مشرقاً أمام الفلبين. فهي تقع في وسط المصنع الآسيوي وتملك حجم السوق المناسب فضلاً عن انسجامها الثقافي مع العالم الغربي. ومن ثمّ، يمكن للفلبين أن تتبوأ موقعاً ممتازاً يجعلها تضطلع بدور مركزٍ للابتكار وتنمية الموارد البشرية". ومن هذا المنطلق، وفي خضمّ هذا الزخم، أضحي من الضروري ضمان تحسين نظام حركي وسهل النفاذ للملكية الفكرية في المنطقة. ومن شأن مكتب الفلبين

للملكية الفكرية بوصفه ثاني إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في جنوب شرقي آسيا أن يساهم في إقامة بيئة متينة للبحث والتطوير والابتكار وحماية الملكية الفكرية. وعليه، يمكن للفلبين أن تضطلع بدور شريك استراتيجي لإرساء ثقافة قوية في مجال الملكية الفكرية في المنطقة.

9. وتحدث الوفد بمزيد من التفصيل عن دور مكتب الفلبين للملكية الفكرية في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. إذ يعود تاريخ نظام البراءات في الفلبين إلى نظام الحكم الإسباني وهو امتداد لقانون البراءات الإسباني في البلد. وفي عام 1947، استُحدث نظام مستقل للبراءات في الفلبين. ومنذئذٍ، حصلت الفلبين 70 سنة من الخبرة المكثفة في مجال البحث عن الفحص الموضوعي. ومن شأن هذه الخبرة أن توضع تحت تصرف العدد المتزايد من المستخدمين، ولا سيما مودعي الطلبات من الأفراد والشركات الناشئة والجيل الجديد من المخترعين والمبدعين. وتزخر الفلبين ببنية تحتية قانونية ومؤسسية وتنفيذية قوية فيما يتعلق بالملكية الفكرية، وتظل ملتزمة كل الالتزام بتعزيز القدرة التنافسية الوطنية والالتحاق بركب الثورة الصناعية الرابعة.

10. وفسر الوفد أن مكتب الفلبين للملكية الفكرية باشر في التحضيرات لتقديم طلب تعيينه كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي منذ أربع سنوات. وتشمل تلك التحضيرات أربعة مجالات هي: الجانب الإداري والجانب التنفيذي وبرنامج الابتكار وإقامة الشركات المؤسسية. وعلى الصعيد الإداري، وفيما يخص تنمية الموارد البشرية، ولا سيما فاحصي البراءات، يعتمد مكتب الفلبين عملية رباعية لتعيين واختيار فاحصي البراءات العاملين لديه. إذ أضفى طابعاً مؤسسياً على برنامج لتكوين كفاءات فاحصي البراءات ليشمل تنفيذ برنامج تدريب فاحصي البراءات الجدد على ثلاث مراحل هي: برنامج تدريب مستمر وبرنامج داخلي لشهادات الماجستير بالتعاون مع معهد مابوا للتكنولوجيا وبرنامج استراتيجي للتدريب مع الشركاء من المؤسسات. ومنذ إرسال طلب تعيينه كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في 8 مارس 2017، أصبح مكتب الفلبين للملكية الفكرية يضم حالياً 110 فاحصي براءات يعملون بدوام كامل وسوف تستكمل الدفعة الأخيرة من الفاحصين المراحل الأساسية من التدريب في مجالي البحث والفحص الموضوعي بنهاية شهر سبتمبر من العام الحالي، قبيل انعقاد الجمعيات العامة. وفيما يتعلق بالعمليات والبنية التحتية، ومن أجل ضمان جودة البحث والفحص، توسع مكتب الفلبين للملكية الفكرية النفاذ إلى قواعد بيانات موثوقة وتتسم بالمصدقية، سواء تلك المتاحة للجمهور العام أو التي هي ملك للمكتب، منها: قاعدة بيانات "تومسون إنوفيشن" (Thomson Innovation) وقاعدة البيانات العالمية "ويس غلوبل" (WIPS Global) ومنصة EPOQUENet وشبكة المعلومات العلمية والتقنية (STN). والحلل المفتوح لتصنيف الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية (IUPAC) والمركز الوطني للمعلومات في مجال التكنولوجيا الحيوية (NCBI) والمختبر الأوروبي للبيولوجيا الجزيئية - المعهد الأوروبي للمعلوماتية الحيوية (EMBL EBI) و GPP3 لتكنولوجيات الاتصالات ونظام الويبو للنفاذ المركزي إلى تقارير البحث والفحص (WIPO Case) وركن البراءات (PATENTSCOPE)، وغيرها من قواعد البيانات، وسيكون بوسعه النفاذ إلى قاعدة بيانات معهد المهندسين الكهربائيين والإلكترونيين (IEEE) في الأسبوع الموالي. ويحمل مكتب الفلبين شهادة ISO 9001:2008، ويطبق نظاماً لإدارة الجودة على عملياته الأساسية الخاصة بالبحث عن البراءات وفحصها وتسجيل العلامات التجارية. وكان حصول المكتب على شهادة ISO 9001:2008 عملاً بسياسة الحكومة الوطنية التي تلزم جميع الوكالات بالتحسين المستمر للخدمات العامة التي تقدمها، وزيادة الإنتاجية والفعالية التنظيمية، وتشجيع التحلي بالروح المهنية وتعزيز الالتزام بالعمل بين الموظفين. ويستعد مكتب الفلبين حالياً للانتقال من معيار ISO 9001:2008 إلى معيار ISO 9001:2015، من أجل مواصلة تعزيز القدرات القيادية ضمن المنظمة، والحفاظ على كفاءة العمل، وصياغة استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر. فضلاً عن حصوله على شهادة ISO، يعتمد مكتب البراءات التابع لمكتب الفلبين للملكية الفكرية الإجراءات التالية ويُقدّمها من أجل ضمان جودة منتجات العمل كجزء من نظام إدارة الجودة الجاري: "أ" اختبار الجودة في شعب الفحص؛ "ب" اعتماد استراتيجية بحث قائمة على نموذج قياسي للبحث؛ "ج" فريق مكون من ثلاثة أشخاص لتقرير البحث والرأي المكتوب؛ "د" اعتماد دليل جودة للبراءات؛ "هـ" سنّ مبادئ توجيهية بشأن فحص البراءات تشمل تطبيقات صيدلانية وتُغنى بتكنولوجيات خاصة في مجالي

البيوتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكجزء من عمليتي الرصد والصيانة، اعتمد المكتب أيضاً نظام استعراض جودة البراءات تستعرض فيه شعبة إدارة الجودة عشوائياً منتجات عمل الفاحصين وتتحقق منها. أما فيما يخص الجانب التنفيذي، فقد نقل المكتب مقره إلى منطقة ماكينلي هيل في المدينة العالمية فورت بونافاشيو، في حي الأعمال الجديد بالفلبين، واستثمر في المرافق والمعدات المكتنية الضرورية، بما في ذلك بنية تحتية موثوقة لتكنولوجيا المعلومات من شأنها أن توفر الدعم الملائم للعمليات الوطنية والدولية على حدّ سواء. وبغية تيسير خدمات مكتب الفلبين للملكية الفكرية وجعلها أكثر ملائمة وفعالية بالنسبة إلى العملاء وأصحاب المصالح، وُضع نظام إيداع إلكتروني للاختراعات ونماذج المنفعة والتصاميم الصناعية وطلبات العلامات التجارية.

11. وأكد الوفد على أن مكتب الفلبين للملكية الفكرية اتخذ العديد من المبادرات فيما يخص برنامج الابتكار بغية دعم إنشاء الملكية الفكرية. وبأبي في مقدمة تلك المبادرات برنامج مكاتب دعم الابتكار والتكنولوجيا الذي يضطلع مكتب الفلبين بالدور القيادي فيه والذي يتناسب تماماً مع خطة التنمية في الفلبين. واستكمالاً لهذا المسعى، نُقِّد مكتب الفلبين برنامج حوافز حماية البراءات الذي يهدف إلى تنمية ثقافة الابتكار في البلد. ويقدم البرنامج نظاماً للحوافز يُشترط للاستفادة منه إيداع الاختراع في نظام معاهدة البراءات. ويهدف البرنامج إلى زيادة عدد إيداعات الفلبين في نظام المعاهدة في السنوات القادمة. كما أنّ الفلبين من البلدان التي يجري فيها تجريب برنامج مساعدة المخترعين. ويسعى هذا البرنامج المشترك بين الويبو والمنتدى الاقتصادي العالمي إلى مساعدة المخترعين الذين "تنقصهم الموارد" لضمان حماية ملكيتهم الفكرية في الولايات القضائية الأخرى. وفيما يخص الشركات المؤسسية، أقام المكتب علاقة تعاون استراتيجية مع جملة من المؤسسات منها مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية والمكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الكوري للملكية الفكرية ومكتب اليابان للبراءات والمعهد المكسيكي للملكية الصناعية والمعهد الوطني للملكية الصناعية في فرنسا ومكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، ومكاتب الملكية الفكرية التابعة لرابطة أم جنوب شرقي آسيا بطبيعة الحال.

12. واستطرد الوفد قائلاً إنه طبقاً لإجراءات تعيين الإدارات الدولية على النحو المتفق عليه في الدورة السادسة والأربعين لجمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات، سعى مكتب الملكية الفكرية في الفلبين للحصول على مساعدة الإدارتين الدوليتين القائمتين وهما المكتب الياباني للبراءات ومكتب أستراليا للملكية الفكرية، لتقييم مدى استيفاء للشروط الدنيا لتعيينه كإدارة دولية. وقد قدّم كلاهما نتائج وتوصيات إيجابية إلى مكتب الفلبين. وفي هذا الصدد، تقدّمت الفلبين بعميق الشكر إلى مكتب الملكية الفكرية في أستراليا ومكتب البراءات الياباني على ما قدّمه من دعم وتوجيه وإرشاد في سياق الجهود التي بذلتها لتعيين مكتبها كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وأعرب كل من مكتب البراءات الياباني والمكتب الأسترالي للملكية الفكرية عن رغبتها واهتمامها في مواصلة التعاون مع مكتب الفلبين للملكية الفكرية خلال السنوات المقبلة. وبهذه الروح، تستمر 152 دولة متعاقدة في الاستفادة من التعاون والشراكة في نظام معاهدة البراءات، ولكن الأهم أن ذلك سيعود بالمنفعة على المجتمع العالمي برمته أيضاً. وأقرّ الوفد أيضاً بدعم ومساعدة المكتب الدولي الذي ما انفك يمد يد العون منذ باشرت الفلبين التحضيرات لتعيين مكتبها كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي منذ أربع سنوات.

13. واختم الوفد بيانه قائلاً إنه باختصار، إذا عيّن مكتب الفلبين للملكية الفكرية فإنه يؤمن إيماناً راسخاً بأنه قادر على: "أ" تقديم مساعدة جتارة لمعالجة الطلب في العمل المضطلع به في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات؛ "ب" الاضطلاع بدور الشريك الاستراتيجي لإدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في المنطقة، ولا سيما مكتب سنغافورة في جنوب شرقي آسيا؛ "ج" الاضطلاع بدور همزة وصل تكتيكية في السوق الآسيوية الآخذة في النمو من خلال الترويج للنظام في آسيا، ولا سيما لدى مودعي الطلبات من الأفراد والشركات الناشئة والجيل الجديد من المبدعين في المنطقة؛ "د" توفير البنية التحتية الضرورية في المنطقة معتبداً الطريق بذلك صوب زيادة استخدام نظام الملكية الفكرية في الاقتصادات النامية والناشئة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، قال الوفد إنه يتطلع إلى توصية إيجابية بتعيين جمعية معاهدة

التعاون بشأن البراءات مكتب الفلبين للملكية الفكرية كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي خلال دورتها التاسعة والأربعين المزمع عقدها في أكتوبر 2017.

14. وصرّح وفد أستراليا أنّ المكتب الأسترالي للملكية الفكرية تربطه علاقة مثمرة وقديمة العهد بمكتب الفلبين للملكية الفكرية الذي حظي بتعزيز خلال السنوات الأخيرة من خلال البرنامج الإقليمي لتدريب الفاحصين. وفيما يخص طلب التعيين كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، تُعتبر الفلبين دولة متعاقدة في معاهدة البراءات منذ عام 2001، وهي تزخر بمعارف وافرة بشأن نظام معاهدة البراءات وعملياته. وعلاوة على ذلك، يمتلك مكتب الفلبين للملكية الفكرية ما يناهز 70 عاماً من الخبرة في مجال البحث والفحص الموضوعيين بصفته الوطنية. وفي عام 2015، التمس مكتب الفلبين للملكية الفكرية مساعدة مكتب أستراليا للملكية الفكرية لتحقيق رغبته المنشودة في أن يُعيّن كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وفي وقت لاحق، وافق مكتب أستراليا للملكية الفكرية على أن يكون إحدى الإدارات الدولية، إلى جانب مكتب اليابان للبراءات، لمساعدة المكتب لكي يصبح إدارة دولية في إطار معاهدة البراءات. وأكّد الوفد أن ذلك يمثّل مبادرة جديدة على صعيد الشركات العملية من أجل إحداث تغيير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وللمباشرة في تلك العملية، زار وفد من مكتب الفلبين للملكية الفكرية في ديسمبر 2016 مكتب أستراليا للملكية الفكرية لحضور حلقة عمل عن العمليات التي تقوم بها إدارة البحث الدولي، حيث شملت المناقشات عملية التدريب وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وعمليات الجودة اللازمة للقيام بالبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في الوقت المعاصر. وانطلاقاً من ذلك، زار مسؤولان من مكتب أستراليا للملكية الفكرية مكتب الفلبين في فبراير 2017 لإجراء تمرين أكثر تعمقاً لتفصي الحقائق بشأن عمليات المكتب وقدراته الحالية. ويرد تقرير زيارة تفصي الحقائق في الملحق الثاني من مرفق الوثيقة PCT/CTC/30/2 Rev. وفي وقت الزيارة، كان المكتب يضم 87 فاحصاً، وأشار المسؤولان إلى أن أنشطة التوظيف كانت جارية على قدم وساق كي يبلغ العدد الإجمالي للفاحصين بنهاية الشهر الموالي مستواه الحالي، أي 110 موظفين. وأبلغ المسؤولان أيضاً أن مكتب الفلبين يضطلع بأنشطة داخلية كبيرة لتدريب والتطوير، سواء من حيث الجوانب التقنية للبراءات أو تلك الأنشطة التي يطنى عليها الطابع العلمي. وبغض النظر عن كون الفاحصين في مكتب الفلبين حاملين درجة البكالوريوس على الأقل في الهندسة أو العلوم في التكنولوجيا ذات الصلة، واجتازوا امتحان الخدمة المهنية للمهنيين الذي تعقده لجنة الخدمة المدنية في الفلبين، ويتقنون اللغتين الإنكليزية والفلبينية. وفيما يخص قدرتهم على إجراء البحث، يستخدم فاحصو المكتب مجموعة من أدوات البحث، ذكر وفد الفلبين العديد منها في تقديمه لهذه الوثيقة. وأهمها منصة EPOQUENet، وهي الأداة القيمة التي يوقرها مكتب البراءات الأوربي والتي تستخدمها أستراليا أيضاً، بالإضافة إلى قواعد البيانات على غرار تلك التي تشمل مصادر المعلومات الخاصة بغير البراءات. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن أدوات البحث تلك ستتيح لمكتب الفلبين النفاذ إلى أحدث نظام بحث هيكلي وقواعد بيانات للمساعدة في القدرة على البحث وضمان جودته. وعلاوة على ذلك، وعلى غرار مكتب أستراليا، يستعين مكتب الفلبين بفريق مكون من ثلاثة أشخاص لتقسيم البنية وتنفيذ استراتيجية البحث عند بداية مهمة بحث ما، ولا يضمن ذلك إجراء بحث شامل وجودة عالية فحسب، بل يُيسر على الفاحصين التعلم المستمر في مجال البحث عن البراءات. وقام المسؤولان من المكتب الأسترالي أيضاً باستعراض نظام إدارة الجودة في مكتب الفلبين الذي يُمثل عقيدة أساسية بالنسبة إلى أية إدارة تنفيذية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، وخلصا إلى أن المكتب يتمتع بتشكيلة جدّ متطورة من مقاييس الجودة التي يخضع لها تقييم منتجات البحث والفحص. ويتولى المشرفون مراقبة جودة جميع الأعمال التي ينتجها الفاحصون. وتُجرى أيضاً مراجعة خارجية إضافية هي قيد الإنجاز. وكما أشار إليه وفد الفلبين، تهدف المراجعة الجارية إلى استعراض المنتج النهائي بغية اصلاح أي خلل قد يشوبه قبل وصوله إلى المستهلك. ومن بين الميزات الرئيسية لمكتب الفلبين امتلاكه نظاماً مستقلاً لمراقبة الجودة يستند إلى اختبار عينات عشوائية، إذ يقوم مستعرض جودة خارجي بتقييم عيّنة من العمل الذي ينتجه كل فاحص. والأهم من ذلك أن مكتب الفلبين حصل على شهادة ISO 9001:2008 التي تشمل عمليات منح البراءات ونماذج المنفعة، والتصاميم الصناعية، وهي تمثل جزءاً رئيسياً من نهج الجودة الذي يعتمده المكتب.

15. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن نظام الجودة في مكتب الفلبين يتسق مع القواعد المشتركة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي المنصوص عليها في الفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعرب الوفد أيضاً عن اعتقاده بأن مكتب الفلبين يستوفي المتطلبات الدنيا المذكورة في القاعدتين 36 و63 من لائحة معاهدة التعاون بشأن البراءات فيما يتعلق بالحد الأدنى من الوثائق لإجراء البحث، ومهارات الموظفين التقنية واللغوية لفهم تلك الوثائق. ويتمتع المكتب أيضاً بنظام لإدارة الجودة والقدرة على التوظيف والتدريب من أجل تنمية الموارد البشرية اللازمة للاضطلاع بعمله كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وأشار الوفد أيضاً إلى أن الطلب المُقدّم من مكتب الفلبين هو ركن أساسي في برنامج الابتكار في الفلبين. وهذا بدوره سوف يؤدي إلى زيادة استخدام نظام البراءات الدولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومن المحتمل أن يضيف قيمة إلى شبكة الإدارات القائمة. وفي إطار علاقته التعاونية الطويلة الأمد مع مكتب الفلبين، فإن مكتب أستراليا للملكية الفكرية مستعد لتقديم مزيد من المساعدة الجارية إلى مكتب الفلبين، إذا قُبل طلب تعيينه كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، بغية تطوير كامل قدرته خلال السنوات المقبلة للاضطلاع بهذه المهمة، مع الإشارة إلى أن هذا التعيين ما هو إلا بداية مشوار طويل من التعلم والتطوير وإعادة التطوير بغية تلبية احتياجات المستهلك والاضطلاع بإخلاص بدوره كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وأعرب الوفد عن سروره لمشاركته في طلب تعيين مكتب الفلبين كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وتمنى له التوفيق في ذلك المسعى.

16. وقال وفد اليابان إنّ التعاون الوثيق بين مكتب اليابان للبراءات ومكتب الفلبين للملكية الفكرية في مجال الملكية الفكرية جارٍ منذ أمد طويل وهو يشمل طائفة كبيرة من الأنشطة على غرار تنمية الموارد البشرية والأتمتة. وكجزء من برنامج العمل السنوي لعام 2016 بشأن التعاون الثنائي بموجب مذكرة التعاون في مجال الملكية الفكرية بين مكتب اليابان للبراءات ومكتب الفلبين للملكية الفكرية، أجرى مكتب اليابان للبراءات تقيماً لمكتب الفلبين بشأن استعداده للتعيين كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وأجري التقييم على نحو موضوعي من أجل تقييم احتياجات مكتب الفلبين وتحديد استيفائه للمتطلبات الدنيا المذكورة في القاعدتين 1.36 و1.63 من لائحة معاهدة التعاون بشأن البراءات. وترد نتائج التقييم في الملحق الثالث من مرفق الوثيقة PCT/CTC/30/2 Rev. ويخلص التقييم إلى أن مكتب الفلبين سيكون قادراً على استيفاء المتطلبات الدنيا الواردة في قواعد معاهدة التعاون بشأن البراءات ذات الصلة بشرط أن يكتسب الفاحصون الإضافيون المقرر توظيفهم في مارس 2017 المهارات الكافية لإجراء عمليات البحث والفحص، وأن يكون بإمكانه النفاذ إلى بعض قواعد بيانات الوثائق غير المتعلقة بالبراءات بحلول موعد انعقاد جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات في أكتوبر 2017. واختتم الوفد كلمته مشيراً إلى دعمه لتعيين مكتب الفلبين كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على المعلومات التي أتاحتها وفد الفلبين وأعرب عن أمله في أن يساهم تعيين المكتب في المضي قدماً في تطوير نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

17. وأكد ممثل المكتب الأوروبي للبراءات أن مكتبه قد تواصل مع مكتب الفلبين للملكية الفكرية من أجل تزويده بإمكانية النفاذ إلى منصة EPOQUENet. وأتاح له النفاذ إلى المنصة المذكورة في 3 مايو 2017 وسيوفر له التدريب اللازم لاستخدامها خلال الأشهر التالية. وأوضح الممثل أن مكتبه قد وافق على تنفيذ اتفاق ثنائي بشأن المسار السريع لمعالجة البراءات في غضون الأشهر التالية.

18. ووافقت اللجنة بالإجماع على أن توصي جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات بتعيين مكتب الفلبين للملكية الفكرية كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات.

19. وتقدم وفد الفلبين بالشكر إلى اللجنة على تأييدها لطلب تعيين مكتبه كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، وخصّ بالشكر وفداً أستراليا واليابان على الدعم الذي قدّمه خلال العملية. وكانت فترة الأربع سنوات لتحضير طلب التعيين رحلة طويلة تخللتها العديد من التحديات ولكنها أدت الغرض المرجو منها.

وتأخذ مكتب الفلبين خطوات تدريجية ليصبح إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي ويضطلع بدور أكبر في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، وهو يُدرك العمل الشاق الذي ينتظره ولكنه على أهبة الاستعداد لمواجهة التحدي كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في ظل الكم الهائل والمتزايد من العمل الدولي. وهو أمر مهم بالنسبة إلى الفلبين في الوقت الذي يسعى فيه البلد إلى إرساء ثقافة في مجالي الابتكار والإبداع، وعلى نطاق أوسع، تعزيز نظام البراءات في منطقة جنوب شرقي آسيا. وأعرب الوفد عن خالص امتنانه للمكتب الأسترالي للملكية الفكرية ومكتب اليابان للبراءات على ما قدّمه من مساعدة نفيسة وتوجيه ودعم، وموافقتهما على مشاطرة ما مجوزتهما من تجارب وممارسات وسياسات وعمليات ساعدت المكتب أيماً مساعدة لتحضير طلب تعيينه؛ والمكتب مُلهم كل الإلهام بروح هذه الشراكة وهذا التعاون وهو يتطلع لمواصلة التعاون مع هذين المكتبين في المستقبل. وبالمثل، شكر الوفد مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية على مساعدته ودعمه وآرائه القيمة على مرّ السنوات. وأقرّ الوفد أيضاً بالمساعدة التي قدّمها مكتب البراءات الأوروبي وتوجّه بالشكر إلى ممثله على تأكيد تعاونه وعلى اتفاق النفاذ. واختتم الوفد بيانه معرباً عن تقديره لشعب معاهدة التعاون بشأن البراءات ومكتب آسيا والمحيط الهادئ لدى المكتب الدولي، وأقرّ على وجه الخصوص بالبرامج والأنشطة التي شارك فيها مكتب الفلبين والتي أتاحت له تحسين قدراته واستعداده التنظيمي من خلال عملية التعيين.

البند 5 من جدول الأعمال: مشورة إلى جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات حول اقتراح تمديد تعيين إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

(أ) المكتب النمساوي للبراءات

20. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/3.

21. وصرّح وفد النمسا أن النمسا هي جمهورية فيدرالية تقع في وسط أوروبا وتعتمد النظام الديمقراطي البرلماني كنظام للحكم، وهي عضو في الاتحاد الأوروبي وفي الأمم المتحدة وكذلك في أغلب المنظمات التابعة للأمم المتحدة. ويبلغ عدد سكانها حوالي 8 مليون نسمة، يتحدث نحو 98 في المائة منهم اللغة الألمانية. ولكن على غرار الطلبات الدولية المودعة لدى المكتب النمساوي للبراءات، يمكن إيداع الطلبات الوطنية للبراءات باللغتين الإنكليزية أو الفرنسية. وفي تلك الحالة، سيستلم صاحب الطلب الرأي الأول المكتوب الذي يشمل نتائج البحث ويتعين عليه تقديم الطلب مترجماً إلى اللغة الألمانية للاستمرار في الطلب. وتمتلك النمسا نظاماً راسخاً لحقوق الملكية الفكرية يزيد عمره على 100 عام، إذ يركز على التشريع الحديث والهيئة الإدارية ونظام الوكالة المؤسسي والجهات المعنية الأخرى. وتأسس مكتب البراءات النمساوي عام 1899 باعتباره هيئة حكومية مسؤولة عن فحص حقوق الملكية الصناعية ومنحها وإدارتها. ومنذ عام 1978، أي منذ نشأة معاهدة التعاون بشأن البراءات، يعمل مكتب البراءات النمساوي كإدارة دولية بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات وهو يتلقى حالياً طلبات من 37 مكتباً مختلفاً من مكاتب تسلم الطلبات. ويتعامل المكتب مع مكاتب البلدان النامية فقط، وقد يفضي هذا التقييد في بعض الأحيان إلى إجبار المكتب على رفض اتفاقات التعامل مع مكاتب جديدة لتسليم الطلبات. وبصفته إدارة دولية، يسر المكتب أن يتبادل خبرته الطويلة في منح البراءات الوطنية، علاوة على تقديم أعمال البحث والفحص، مع المكاتب ومودعي الطلبات من البلدان الأخرى، مع التركيز على البلدان النامية. كذلك يمكن لأغلب مودعي الطلبات الاستفادة من خصم خاص على رسوم البحث التي يدفعها الأشخاص الطبيعيون. وبالنسبة لمودعي الطلبات غير المؤهلين، للحصول على هذا الخصم، يجوز رد جزء من رسوم البحث، شريطة أن يمكن للمكتب الاستفادة من بحث سابق. وينظم المكتب بالتعاون مع المكتب الدولي دورة تدريبية سنوية للفاحصين من المكاتب الأخرى. وبناء على طلب خاص من المشاركين، يولي المكتب اهتماماً خاصاً بالبحث في قواعد البيانات. ويشارك المكتب أيضاً بنشاط في السبل العالمية السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات (Global PPH)، التي تضم المسار السريع لمعالجة البراءات في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT-PPH). ويتيح ذلك لمودعي الطلبات الاستفادة بمكتب البراءات النمساوي كإدارة للبحث الدولي أو كمكتب للإيداع الأول لطلب إجراء الفحص العاجل لطلبات الإيداع اللاحقة في أكثر من عشرين مكتباً آخر. ويستفيد مكتب البراءات النمساوي

من مكانته كإدارة دولية نظراً لتواصله المنتظم مع مكاتب البراءات الأخرى وتبادلها للمعارف معها. وبصفته إدارة دولية، فإن ذلك يُحتم عليه الامتثال الصارم لأعلى المعايير الدولية في مجال البحث والفحص، والحرص دائماً على أن ترقى خدماته وعملياته باستمرار إلى أحدث ما توصل إليه العلم. وذلك لا يثمر فقط عن رفع مستوى الشعور باحترام الذات لدى العاملين في المكتب، وإنما يُعد أيضاً بمثابة واجهة مشرفة على مستوى الدوائر الوطنية والدولية في مجال الابتكار. وإجمالاً، كان مكتب البراءات النمساوي شريكاً يتسم بالموثوقية والمرونة في إطار نظام معاهدة البراءات على مدى أكثر من 30 سنة. وأثبت المكتب مرونته في سياق تنفيذ نظم جديدة واختبارها. وبالتعاون مع المكتب الدولي، يتطلع المكتب النمساوي للبراءات إلى المساهمة في تطوير نظم جديدة مثل ePCT أو eSearchCopy، حيث كان المكتب من السباقين الذين بادروا إلى استخدام هذين النظامين واستخدامهما استخداماً موسعاً. ويتلقى المكتب حالياً نسخ بحث عبر نظام eSearchCopy من 10 مكاتب لتسلم الطلبات وهو يفخر بكونه أحد المكاتب الأكثر نشاطاً في استخدام ePCT للتواصل مع مودعي الطلبات ومع المكتب الدولي والمكاتب الأخرى - بصفته أحد مكاتب تسلم الطلبات وإدارة البحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي وبصفته أيضاً مكتباً معيّنًا أو مختاراً. وعلاوة على ذلك، يعمل المكتب حالياً على استبدال قاعدة بياناته القديمة بالكامل والتي سيحل نظام ePCT محلها. ويتطلع المكتب بشدة إلى تبادل خبراته الموسعة إيماناً منه بأن كلا من نظامي ePCT و eSearchCopy هما أفضل بديلين لمودعي الطلبات والمكاتب، ومن ثم لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات برمته. واختتم الوفد كلمته مصرحاً بأن المكتب النمساوي للبراءات يتشرف بمواصلة الإسهام فيما تهض به معاهدة التعاون بشأن البراءات من عمل أساسي بوصفه إحدى الإدارات الدولية.

(ب) المكتب الأسترالي للبراءات

22. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/4.

23. وشدد وفد أستراليا على أن التزام بلده كعضو موقع على معاهدة التعاون بشأن البراءات لا يزال ثابتاً وهو يتسق مع التزامه بتعزيز الملكية الفكرية على الصعيدين المحلي والدولي على حدّ سواء. ويلتزم المكتب الأسترالي للملكية الفكرية بضمان نظام ناجع لحقوق الملكية الفكرية و متاح للجميع، وذلك من خلال توجيه السياسات محلياً ومعالجة قضايا الملكية الفكرية دولياً. ويشمل موضوع التعاون الدولي وتشاطر المعلومات الجاري أيضاً مشاركة المكتب الأسترالي للملكية الفكرية في مختلف اجتماعات الويبو ولجانها التقنية والمعنية بالسياسة العامة، مما يساعد الطلبات في أستراليا من خلال تبسيط أنظمة الملكية الفكرية الدولية وتحسين الجودة وتعزيز قابلية معاهدة التعاون بشأن البراءات للاستخدام. وأفضت الاتفاقات المتعاقبة بين الحكومة الأسترالية والمكتب الدولي إلى تعيين المكتب الأسترالي للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي منذ 31 مارس 1980، واكتسب سمعة طيبة داخل جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات. وتحظى الخدمات التي يقدمها مكتب أستراليا للملكية الفكرية بتقدير المبتكرين الأستراليين الذين يحرصون على الانتفاع منها، بالإضافة إلى مودعي الطلبات الواردة في مناطق اختصاص أخرى. ويمتلك المكتب حالياً حوالي 400 فاحص، جميعهم حاصلون على درجة أو شهادة معترف بها، ويحمل أكثر من نصفهم شهادات عليا. والعديد من الفاحصين يتمتعون أيضاً بالخبرة اللازمة في مجال عملهم. ويجري المكتب عمليات البحث وفحص الطلبات باللغة الإنكليزية، وهي من بين اللغات الرئيسية في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويستفيد المكتب من تشكيلة واسعة من أدوات ومحركات البحث على غرار EPOQUE و STN مما يتيح له النفاذ التام إلى الحد الأدنى لمجموعة الوثائق. وينتفع الفاحصون بأدوات المساعدة الإضافية من سبيل إمكانية النفاذ السهل لقواعد البيانات الداخلية والخارجية، وللكتب التقنية والمجلات والموارد القانونية. ويشمل ذلك النفاذ إلى منصات IEEE، و MEDLINE و PubMed وإلى نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE). ويمتلك المكتب الأسترالي للبراءات نظاماً راسخاً ومستقراً لإدارة الجودة يحمل شهادة ISO 9001:2008، وحصل النظام مؤخراً على شهادة إعادة تصديق في أبريل 2015. ويستجيب المكتب الأسترالي للبراءات على الأقل للمعايير الدنيا التي ينص عليها الفصل 21 من المبادئ التوجيهية. ويوظب على التزامه بمواصلة تحسين وظائف العمل الأساسية ونظام إدارة الجودة المعني. ويشمل ذلك المشاركة في مبادرة تجريبية للاستعراض المتبادل خلال اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع

الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات في 2017 بشأن مدى استجابة المكتب لشروط نظام إدارة الجودة التي ينص عليها الفصل 21. وتتجلى رغبة المكتب في تحقيق التحسين المستمر من خلال مجموعة فانكوفر (مكاتب الملكية الفكرية في أستراليا وكندا والمملكة المتحدة) إضافة إلى العديد من المبادرات الأخرى، بما في ذلك التعاون بشأن طلب تمديد التعيين كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. ويشارك المكتب إلى جانب مكاتب أخرى، على غرار المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية ومكتب اليابان للبراءات والمعهد الوطني التشيلي للملكية الصناعية، في طائفة واسعة من الموضوعات في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، منها تدريب الفاحصين وتقنيات البحث وآليات الجودة. وبصفته إدارة دولية، يساهم المكتب الأسترالي للملكية الفكرية في تطوير النظام العالمي للملكية الفكرية وتقديم الدعم إلى المكاتب والأنظمة الأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك من خلال أنشطة التعاون المتنوعة والتوجيه المستند إلى أفضل الأمثلة. ويتواصل نجاح برنامج التدريب الإقليمي على فحص البراءات، الذي حصد نجاحاً منقطع النظير، ونال إعجاب المشتركين وجماعة الملكية الفكرية العالمية عموماً، ويتطلع المكتب إلى إحراز تقدم في إطار هذا البرنامج والارتقاء به إلى برنامج التدريب الإقليمي التوجيهي لفاحصي البراءات كوسيلة إضافية لتحسين نظام الملكية الفكرية في المنطقة وتوطيد الشركات مع المكاتب المشاركة والشركاء في البرنامج. وفي الآونة الأخيرة، قدّم المكتب مساعدته إلى مكتب الفلبين للملكية الفكرية في طلب تعيينه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. ويلتزم المكتب الأسترالي للملكية الفكرية بالمضي قدماً في الجهود التي يبذلها لدعم مكتب الفلبين، إضافة إلى مكاتب الملكية الفكرية وأنظمتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على نطاق أوسع. وختاماً، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن المكتب الأسترالي للملكية الفكرية يستوفي الحد الأدنى من المتطلبات ومن ثمّة فهو جدير بإعادة تعيينه كإدارة دولية.

24. وأعرب وفد الفلبين عن دعمه التام لتمديد تعيين مكتب أستراليا للملكية الفكرية كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وتجمع مكتب الفلبين بالمكتب الأسترالي علاقة ثنائية قوية وطويلة الأمد، إذ ساعد المكتب الأسترالي مكتب الفلبين أيما مساعدة في تعزيز قدراته ليس بهدف الوفاء بالتزاماته بموجب معاهدة البراءات فحسب، بل لتعزيز قدرته على إدارة نظام ناجح للبراءات في المقام الأول. وعبر الوفد عن فائق تقديره لسخاء المكتب الأسترالي الشديد في تبادل ما يزرخ به من معارف وخبرات في عملياته بوصفه إدارة دولية. وعلاوة على ذلك، ساهمت مشاركة مكتب الفلبين في البرنامج الإقليمي لتدريب الفاحصين الذي نظّمه مكتب أستراليا مساهمة كبيرة في تعزيز قدراته، مما عبّد الطريق صوب تبادل سليم ومفيد للمعلومات وساهم في تعزيز الفعالية التشغيلية وتكوين الكفاءات وإدارة الجودة وممارسات البحث والفحص وغيرها من المسائل المتعلقة بإدارة البراءات. ويُشهد للمكتب الأسترالي فعايته وكفاءته وعملياته كإدارة دولية، وأفضى استعداده لمساعدة المكاتب الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل مكتب الفلبين، إلى اكتسابه صفة شريك قوي للمضي قدماً في تحسين نظام البراءات العالمي. وأشار الوفد إلى أمله في أن يحافظ على تعاونه الممتاز وشراكته الوثيقة مع المكتب الأسترالي في السنوات المقبلة.

(ج) المعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية

25. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/5.

26. وخاطب وفد البرازيل اللجنة قائلاً إن جمعية البراءات عيّنت في عام 2007، أي منذ عشر سنوات، المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وهي الدورة ذاتها التي أُضيفت خلالها اللغة البرتغالية كلغة نشر 3.48 (أ). ويتحدث ربع مليار شخص اللغة البرتغالية، وهم موزعون على أربع قارات، وكنتيجة لهذا التغيير، ارتفع عدد الطلبات المودعة باللغة البرتغالية بحوالي 20 ضعفاً، أي من أقل من 30 طلب في السنة إلى حوالي 500 طلب في السنة. ويتكفل المعهد ببحث معظم تلك الطلبات الدولية وفحصها، وارتفع عدد الطلبات التي يعالجها المكتب بوصفه إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي منذ انطلاق الأنشطة في أغسطس 2009 بحوالي سبع مّرات مقارنة بالأرقام الأصلية. وتوقع الوفد تسجيل زيادة في هذه الإحصاءات خلال السنوات

المقبلة. ولا تقرّ البرازيل بأهمية نظام الملكية الصناعية يعمل بشكل جيّد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل أيضاً بأهمية تعزيز نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويستند تنفيذ نظام لإدارة الجودة إلى أكثر المعايير المتاحة تطوراً عملاً بالفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. وبلغ المعهد أيضاً مستوى متميزاً فيما يخص إرسال التقارير في الآجال المحددة، إذ أرسل المعهد بوصفه إدارة للبحث الدولي 92 بالمئة من الآراء المكتوبة اعتباراً من 15 شهراً تقريباً من تاريخ الأولوية، عوض فترة 16 شهراً المتوقعة، ونشر 96.8 بالمئة من الطلبات الدولية مع تقرير البحث الدولي. ولا تقتصر أهمية التعاون الدولي في مجرد تبادل الخبرات. إذ يمضي المعهد قدماً في الجهود المبذولة لتحقيق التعاون مع مكاتب البراءات الأخرى من خلال برامج تدريب لفائدة فاحصي البراءات وصولاً إلى أدوات فحص البراءات واتفاقات تشاطر العمل. واتخذ المعهد العديد من الإجراءات للتخفيف من وطأة تراكم طلبات البراءات بغية تبسيط تقديم طلبات البراءات وفحصها. فعلى سبيل المثال، أفضى اعتماد الإيداع الإلكتروني المبسط إلى تغطية 93 بالمئة من الوثائق المرسلة بنسق رقمي، بما في ذلك استخدام النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وفضلاً عن ذلك، ارتفع عدد القرارات النهائية التي يتعين على كل فاحص اتخاذها شهرياً من 35 قراراً في عام 2015 إلى 43 قراراً في 2016، ومن المرتقب أن يرتفع هذا العدد إلى 55 قراراً نهائياً بحلول نهاية عام 2017. ويُنفذ المعهد أيضاً برنامجاً يتيح لفاحصي البراءات العمل مباشرة من المنزل. وعلاوة على ذلك، يهدف مشروع آخر إلى استغلال المكاتب الإقليمية على نسبة 30 في المئة على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل امتثالاً تاماً للحد الأدنى من متطلبات التعيين الواردة في القاعدتين 1.36 و1.63. فعلى سبيل المثال، يضمّ المعهد 348 فاحص براءات يعملون بدوام كامل، ووظف خلال الأسبوع الماضي فقط 43 فاحصاً جديداً من المرتقب أن يبلغوا مستوى إنتاجيتهم بالكامل مع نهاية عام 2018. ويتمتع كبار الفاحصين في المعهد في المتوسط بحوالي 10 سنوات من الخبرة. ويخضع الفاحصون إلى برنامج تدريب، سواء الجدد منهم أو المترسبين. وبعد نهاية التدريب، يخضع الفاحصون الجدد إلى نظام إرشاد ولا توكل إليهم كامل واجبات الوظيفة إلا بعد اكتسابهم خبرة لمدة سنة ونصف. ولكي يرتقي الفاحصون إلى رتبة خبراء في بعض المجالات التكنولوجية، يجب أن يبلغوا مستوى رفيعاً من الجودة في الإنتاج. ومن باب الالتزام بجودة عمليات الفحص في نظام البراءات، يشارك الفاحصون باستمرار في دورات تدريبية لكي يبقوا مطلعين على المستجدات. وعلاوة على ذلك، يخضع الفاحصون لتدريب خاص للاضطلاع بالمهام التي تدخل في نطاق إدارة البحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي، شمل ذلك المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، إضافة إلى الاستعمال السليم لأشكال إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي مقارنة بعمليات البحث والفحص على الصعيد الوطني. وفيما يخص المهارات اللغوية، يعتمد المعهد بالإضافة إلى اللغة البرتغالية، اللغتين الإسبانية والإنكليزية أيضاً كلغتين رسميتين للاضطلاع بأنشطته كإدارة للبحث الدولي. ويتمتع الفاحصون في المعهد بالنفوذ الكامل إلى الوثائق المرتبطة بالبراءات وغير المرتبطة بها بفضل أدوات بحث تتيح النفاذ إلى قواعد بيانات مثل مؤشر البراءات العالمي واتفاق مع المكتب الأوروبي للبراءات للنفوذ الكامل إلى نظام قاعدة البيانات EPOQUE ناهيك عن اشتراكات في قواعد بيانات علمية شاملة. وختاماً، فإن المعهد على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدوره كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي لمدة عشر سنوات إضافية، ويؤكد تعيينه ضمن الإدارات الدولية على أهمية البلدان النامية مثل البرازيل ويساهم في إرساء نظام منصف للملكية الفكرية. ومن ثمّ سيتشرف الوفد بأن توكل تلك المسؤوليات المهمة من جديد إلى المعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية.

(د) المكتب الكندي للملكية الفكرية

27. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/6

28. وصرّح وفد كندا أن منتجات عمل الإدارات الدولية تؤدي وظيفة مزدوجة. فمن جهة، يستخدمها مودعو الطلبات في اتخاذ القرارات بشأن حماية اختراعاتهم. ومن جهة أخرى، تستخدمها المكاتب المعيّنة أو المختارة لإجراء تقييمها الخاص استناداً إلى قوانينها الوطنية فيما يخص جودة الاختراع المطالب به والنشاط الابتكاري والتطبيق الصناعي، ومن المستحسن دون

اللجوء إلى إعادة فحص الطلب في مجمله. ومن الضروري أن تشمل منتجات العمل لكلا الغرضين معلومات مفيدة ومستفيضة ودقيقة وجديرة بالثقة وفي الوقت المناسب وبأعلى قدر من الجودة. وعلى غرار العديد من المكاتب، يضطلع المكتب الكندي للملكية الفكرية بحكم العرف بدور مكتب الإيداع الثاني. وعادة ما يواجه المكتب الكندي للملكية الفكرية، وعلى نطاق أوسع، نفس المشاكل التي تواجهها المكاتب المعينة والمختارة الأخرى. ونظرًا لكون المكتب الكندي مكتبًا متوسط الحجم للملكية الفكرية فهو يعي ويقدر طريقة استخدام المكاتب المعينة والمكاتب المختارة لعمل إدارة دولية والأهمية التي تكسبها جودة منتجات عمل الإدارات الدولية. وتضع المكاتب المعينة والمكاتب المختارة ثقة كبيرة في تلك المنتجات. وإدراكًا لهذا، فإن المكتب الكندي في موضع يتيح له أن يضمن استخدام معارفه عند العمل مع مكاتب الملكية الفكرية الأخرى، ولا سيما الإدارات الدولية، فيمكنه بذلك معالجة انشغالات المكاتب الصغيرة ومتوسطة. وفي الوقت نفسه، يسعى المكتب الكندي سعيًا حثيثًا إلى اتخاذ مواقف بشأن تحسينات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي من شأنها أن تحقق توازنًا بين تقيضين هما احتياجات المكاتب الكبيرة والمكاتب الصغيرة والمصالح الوطنية من جهة، والامتثال إلى مواد وقواعد معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى أقصى حد ممكن من جهة أخرى. ويقوم المكتب الكندي بذلك مفترضاً أن تحسين قابلية استخدام نظام الملكية الفكرية في مجمله ودقته ومصداقيته واحترام مواعيده سيعود بالفائدة على الجميع. وتتضح الجهود التي يبذلها المكتب الكندي والتزامه بتحسين نظامه لإدارة الجودة على الدوام والاستناد إليه، كما يشير إليه التقرير الصادر بموجب الفصل 21 من المبادئ التوجيهية الخاصة بالبحث والفحص التمهيدي الدوليين، من خلال حصول فرعه المعني بالبراءات مؤخرًا على شهادة ISO9001:2015. وعلاوة على ذلك، وكما يشير إليه مقال من مجلة الـويو في عام 2015، يعتمد المكتب الكندي منهجية "لين" (Lean). ويعكف المكتب على تقصي السبل التي تتيح له المضي قدماً في استراتيجيته بشأن التحسين المستمر ونقل تلك التجارب بغية ترسيخ الامتياز المتواصل في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وتمكن المكتب، من خلال وضعه لإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي من التركيز على الجهود العملية الرامية إلى تعزيز قيمة وشفافية البحث والفحص الدوليين بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، ويتولى بهذا الدور مدفوعاً بالحاجة إلى زيادة حسن التوقيت في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتقليل التكاليف. ويضطلع المكتب بعملياته منذ عام 1968 ومن ثم فهو يزخر بنطاق واسع من الخبرة العميقة في مجال الملكية الفكرية. ويمكن للمكتب الكندي الاعتماد على تلك الخبرة، بالإضافة إلى مميزات أخرى لتوفير المساعدة الهادفة. ويتجلى ذلك من خلال كون المكتب الكندي المكتب الوحيد الذي يقدم حلقة عمل تدريبية منظمّة بالاشتراك مع الـويو باللغة الفرنسية إضافة إلى خدمات البحث والفحص باللغة الفرنسية فيما يخص الطلبات المودعة بموجب برنامج التعاون الدولي للبحث وفحص الاختراعات (ICSEI). وما هي سوى أمثلة بسيطة عن الطريقة التي يقدم بها المكتب الكندي المساعدة التقنية والتدريب للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن المكتب الكندي للملكية الفكرية برهن بأنه يفي باشتراطات وظيفته كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات وأضاف أنه يأمل بأن التزامه بتحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات واضح ليس من خلال هذه المدخلة فحسب، بل من خلال الأمثلة الحية التي وردت في الوثيقة. واختتم الوفد كلمته قائلاً بأنه سيتشرف حقاً في حال تقدمت اللجنة بتوصية لتمديد تعيين المكتب الكندي للملكية الفكرية إلى جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات.

(هـ) المعهد الوطني الشيلي للملكية الصناعية

29. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/7

30. وصرّح وفد شيلي بأن المعهد الوطني الشيلي للملكية الصناعية يضطلع بدور إدارة للبحث الدولي والبحث التمهيدي الدولي منذ سنوات عديدة على نحو مرضي للغاية، وهو يحتل مكانة تتيح له إتاحة مهاراته لنظام البراءات الدولي، ولا سيما بلدان منطقة أمريكا اللاتينية. وإلى حدّ الآن، عيّن 11 بلداً في المنطقة المعهد كإدارة مختصة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي فيما يخص الطلبات المودعة في مكاتب تسلّم الطلبات التابعة لها، وأُسند للمعهد أكثر من 450 طلباً دولياً بوصفه إدارة للبحث الدولي منذ أن باشر الاضطلاع بعملياته في 22 أكتوبر 2014. وأفضت الإرادة السياسية القوية لحكومة شيلي في مجال تشجيع استخدام الملكية الصناعية كأداة إلى جملة من النتائج من بينها إنشاء هيئة لا مركزية مسؤولة من الناحيتين

التقنية والقانونية عن رعاية جميع خدمات الملكية الصناعية في شيلي. وقد بدأ المعهد عمله في عام 2009. وهو محل محل الإدارة السابقة للملكية الصناعية التابعة لوزارة الاقتصاد يأخذ على عاتقه مسؤوليات جديدة بشأن النهوض بالحماية الممنوحة بموجب الملكية الصناعية، ونشر المعارف التكنولوجية. ويُعدّ إنشاء المعهد إشارة واضحة عن الأهمية الكبيرة التي توليها حكومة شيلي للملكية الصناعية في البلد. وفي سياق تطوير المهام المنوطة به، يملك المعهد مجموعة من المهنيين والفنيين في مجالات عالية التخصص، ويخضعون باستمرار إلى برامج تدريبية، ما يتيح لأولئك المسؤولين الاطلاع باستمرار على أحدث المستجدات فيما يتعلق بالمعارف اللازمة للاضطلاع بمهامهم. أما فيما يخص البراءات، ف يمتلك المعهد 129 فاحصاً يغطون جميع المجالات التكنولوجية، ويجرون عمليات البحث والفحص الموضوعي المعمق بشأن قابلية منح البراءة لكل طلب يُودع في شيلي. ويحظى تشجيع استعمال الملكية الصناعية ونقل المعارف والحثّ عليها في شيلي بالأولوية، وهو ما تجلّى من خلال تقديم قانون إلى الكونغرس الوطني من أجل استبدال القانون الأصلي بشأن الملكية الصناعية لتحلّ محله إجراءات أبسط وأسرع وأقل تكلفة. وعلاوة على ذلك، أطلقت حكومة شيلي في عام 2016، استراتيجية وطنية تُعنى بالملكية الصناعية، تكفل المعهد بتحضيرها وإعداد مشروعها، وهي تأخذ في الحسبان قضايا من قبيل استخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات ومشاركة المبدعين في شيلي في أنظمة البراءات في الخارج. وحالياً تمتلك شيلي نظاماً قوياً للملكية الصناعية ويحتل المعهد في هذا السياق مكانة مكتب متمرس ليس قادراً على توفير خدمات بأعلى قدر من الجودة فحسب، بل هو قادر أيضاً على التعاون رسمياً مع النظام العالمي للملكية الصناعية في مجمله. وفي هذا الشأن، اضطلعت معاهدة التعاون بشأن البراءات بدور جوهري لتحفيز منح البراءات وتشجيع الابتكار. وترى حكومة شيلي أن للبلدان الأعضاء إمكانية حقيقية خاصة للتفاعل على الصعيد الدولي، ما يتيح نشر النظام على نطاق أوسع وجعله أكثر جاذبية في نظر المستخدمين. ف يساهم بالتالي في تقوية النظام والمنطقة على نحو أكبر، ويُشجّع استخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات في أمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، منذ باشر المعهد عمله كإدارة للبحث الدولي وإدارة لفحص التمهيدي الدولي باللغة الإسبانية، عاد ذلك بالنفع على البلدان الناطقة باللغة الإسبانية في أمريكا اللاتينية، التي تسعى إلى إجراء عمليات البحث بجودة عالية، وحقّق زيادة في الإيداعات في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، ليس فقط من مقدمي الطلبات الشيليين، وإنما من مقدمي الطلبات في المكسيك وكولومبيا وبيرو وإكوادور والسلفادور أيضاً. وتلقى المعهد 136 طلباً في إطار المعاهدة في 2015، و163 طلباً في 2016. وغالباً ما يقع اختيار مقدمي الطلبات على المعهد لإيداع طلباتهم، مما يُثمّ على الأهمية التي يضطلع بها المعهد والثقة الكبيرة التي يحظى بها لدى مقدمي الطلبات. وأعرب المستخدمون في دراسات استقصائية بشأن أنشطة البحث في المعهد عن رضاهم الشديد، وفي عام 2016، حاز المعهد على جائزة التميّز في الخدمة العامة وهو ما وضعه في مصاف أفضل ثلاث مؤسسات عامة في البلد. وأتاح ذلك للمعهد إحراز شوط كبير من التقدم وتوفير خدمات لمستخدميه، مثل إيداع طلبات البراءات في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، منذ أن بدأ المعهد العمل كإدارة دولية، ارتفع معدل إيداع الطلبات ارتفاعاً كبيراً. وما يزال المعهد متشبهاً بالتزامه من أجل المضي قدماً في تحسين العمليات والاضطلاع بدور مكتب يُعرف عنه امتيازته ويُشهد له بعمله في منطقة أمريكا اللاتينية ولدى المكاتب في البلدان الأخرى.

(و) مكتب الدولة للملكية الفكرية في جمهورية الصين الشعبية

31. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/8.

32. وقدّم وفد الصين طلب تعيين مكتب الدولة للملكية الفكرية في جمهورية الصين الشعبية مصرحاً في البداية أن المكتب يستوفي المتطلبات الدنيا للتعيين كإدارة للبحث الدولي وإدارة لفحص التمهيدي الدولي. ويضم المكتب أكثر من 10 000 فاحص يعملون بدوام كامل، وجميعهم قادرين على إجراء عمليات البحث وفحص البراءات باللغتين الصينية والإنكليزية، وهم مزودون بوظائف الترجمة الآلية والقواميس لمساعدتهم في عملية البحث وفهم حالة التقنية الصناعية السابقة في لغات أخرى. ويستخدم الفاحصون في المكتب "نظام S" ومنصة EPOQUE للبحث عن البراءات ومنصة للبحث عن الموارد في شبكة الإنترنت للبحث عن وثائق غير مرتبطة بالبراءات، مما يتيح لهم النفاذ إلى 500 وثيقة مرتبطة بالبراءات و140 قاعدة بيانات للوثائق غير المرتبطة بالبراءات. وبالتالي يعتبر مكتب الدولة للملكية الفكرية في جمهورية الصين الشعبية

من بين المكاتب التي تزخر بأغنى موارد معلومات عن البراءات في العالم. ويمتلك المكتب أيضاً نظاماً متطوراً للغاية لإدارة الجودة، وهو يسعى إلى بلوغ هدف من حيث الجودة من خلال ضمان الجودة وإرشادات الفحص. ويقدم المكتب أيضاً تدريباً بمستويات متعددة للفاحصين بما في ذلك مستوى المبتدئين والمستوى المتقدم، وهو يرتبط أساساً بتصنيفات الطلبات الدولية والفحص الدولي الخ. وثانياً، يتمتع الفاحصون بخبرة واسعة، فبين عامي 2010 و2015، أصدر المكتب أكثر من 119 000 تقريراً من تقارير البحث الدولي وتقارير الفحص التمهيدي الدولي، وهو ما يتماشى مع الأحكام القانونية ذات الصلة في معاهدة التعاون بشأن البراءات. وثالثاً، اتخذ المكتب سلسلة من الإجراءات لتحسين جودة عمليات الفحص بموجب المعاهدة. فعلى سبيل المثال، أصدر المكتب دليلاً للأنشطة العملية بغية المضي قدماً في تحديد معايير البحث والفحص، واستحدث نظاماً إلكترونيًا للفحص (CEPCT) للطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، مما ساهم في تحسين كفاءة سير العمل تحسناً كبيراً. ويجري المكتب دراسات استقصائية سنوية في أوساط المستخدمين بشأن تنفيذ نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في الصين، واتخذ إجراءات خاصة في هذا العام بشأن تحسين جودة معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأخيراً، ركز الوفد على المنافع التي قد تعود على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات إن تمت الموافقة على تمديد تعيين مكتب الدولة للملكية الفكرية. فأولاً، قد يقدم المكتب المزيد من المساهمات لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في الصين، ولا سيما مساعدة المستخدمين على فهم النظام على نحو أمثل من خلال حلقات دراسية جوالاً بالتعاون مع المكتب الدولي وتقديم خدمة استشارية بشأن المعاهدة. وسيتيح تعيين المكتب استكمال نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بفضل المساهمة بخبرته في البحث عن الوثائق باللغة الصينية. وعلاوة على ذلك، يقدم المكتب خدمات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في 10 بلدان، بما في ذلك الصين والهند وإيران (جمهورية - الإسلامية) وتايلند. وأخيراً يمكن للمكتب تطوير نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات من خلال توفير المساعدة التقنية ذات الصلة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات وتكوين الكفاءات والتعاون مع مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة واجتماع الإدارات الدولية بناء على المعاهدة والمكتب الدولي.

(ز) المكتب المصري للبراءات

33. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/9.

34. وصرح وفد مصر بأهمية تيسير النفاذ إلى نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لمودعي الطلبات من جميع المناطق. وبصفته إدارة للبحث والفحص الدولي في إطار معاهدة البراءات، فإن المكتب المصري للبراءات يتيح الفرصة أمام 30 مليون من السكان في البلدان العربية لإيداع الطلبات ومعالجتها باللغة العربية، والاسهام بذلك في إثراء نظام البراءات الدولي. وتعتبر مصر أول دولة عربية تعمل على فحص البراءات باللغة العربية وتستهملها كلغة لأغراض النشر. ويُعدّ المكتب تقارير البحث والفحص التمهيدي لفائدة مكاتب تسلم الطلبات في العديد من البلدان بخلاف مصر، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والسودان وعمان. وقبل تعيين المكتب المصري في 2009، لم تكن في أفريقيا ولا في المنطقة العربية أية إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. ولا أية إدارة أخرى تستطيع تقديم خدمات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي باللغة العربية. وبالتالي، ورغم أن اللغة العربية أضيفت كلغة نشر في 2006 قبل أن يباشر المكتب المصري عملياته، كان مودعو الطلبات بهذه اللغة منتزعين لأنهم كانوا ملزمين بتوفير الترجمة لأغراض البحث الدولي. وعلاوة على ذلك، كان يُطلب من مودعي الطلبات من أفريقيا والمنطقة العربية تعيين إدارة للبحث الدولي بعيدة عنهم جغرافياً، وقد تفرض أحياناً رسوماً أعلى من رسوم المكتب المصري، والتي رتباً تكون غير قادرة على التواصل مع المودعين بلغتهم المفضلة. ومنذ أن بدأ المكتب المصري في العمل كإدارة دولية، لوحظ ارتفاع في الإيداعات باللغة العربية. وصحيح أن الأرقام لا تزال غير مرتفعة، ولكن تمديد التعيين هو جزء مهم في التشجيع على استخدام النظام والترويج لفائدته بالنسبة إلى العالم العربي. ومن خلال عمله كإدارة للبحث الدولي، يستطيع مكتب براءات الاختراع المصري أن يزيد من كفاءته في أداء سائر الأنشطة لتحسين النظام في المنطقة بما في ذلك ما يلي: (أ) توفير شبكة من نقاط الاتصال بالتنسيق مع مراكز الويبو لدعم التكنولوجيا والابتكار وبرامج أخرى مشابهة، بهدف إقامة الصلة بين الجامعات ومراكز البحث من جهة والمؤسسات الصناعية من جهة أخرى؛ (ب) والمساعدة

على تدريب الفاحصين من مكاتب وطنية أخرى في المنطقة؛ (ج) والمساعدة على تحسين جودة الترجمة الآلية من العربية إلى اللغات الأخرى. وفي الختام، من شأن تمديد تعيين المكتب كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي أن يساعد المكتب على أداء دوره في استراتيجية مصر الوطنية للتنمية المستدامة 2030. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير مجتمع مبدع ومبتكر ومنهج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف ضمن نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.

(ح) المكتب الأوروبي للبراءات

35. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/10.

36. وصرّح ممثل المكتب الأوروبي للبراءات أن تلك الوثيقة تقدم معلومات مفصلة عن طلبه بتمديد التعيين، ولا سيما فيما يتعلق بالمتطلبات الدنيا ليكون إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وباشرة المكتب الأوروبي للبراءات عمله كإدارة بحث دولي وإدارة فحص تمهيدي دولي منذ انطلاق عمليات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في 1978، وهو يقدم خدماته إلى المستخدمين وعامة الجمهور بلغاته الرسمية الثلاثة وهي الألمانية والإنكليزية والفرنسية، سواء في الدول الأعضاء الثمانية والثلاثين أو في سائر أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، يمنح المكتب الأوروبي تخفيضاً في رسوم البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بنسبة 75 في المئة لبعض مقدمي الطلبات من البلدان النامية. ويعمل المكتب الأوروبي بنشاط في مجال تعاونه مع المكتب الدولي ومكاتب الملكية الفكرية وأصحاب المصلحة مثل منظمات المستهلكين لكي يصبح نظام معاهدة البراءات أكثر فعالية في المكاتب وأكثر جاذبية لدى المستخدمين. وبصفة خاصة، يطبق المكتب الأوروبي فيما يخص عمليات البحث الدولي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات متطلبات الجودة نفسها التي يعتمدها في عمليات البحث بالنسبة للطلبات المودعة في إطار اتفاقية البراءات الأوروبية، نظراً إلى المنافع التي تعود بها الجودة العالية في البحث على مودعي الطلبات عند دخول المرحلة الوطنية. وفي عام 2016، أصدر المكتب الأوروبي حوالي 80 000 تقريراً للبحث الدولي، وهو ما يمثل حوالي 36 بالمئة من مجموع التقارير الصادرة، وأكثر من 9 100 تقريراً للفحص التمهيدي الدولي، أي ما نسبته 63 بالمئة من مجموع التقارير الصادرة. ويضطلع المكتب الأوروبي للبراءات بدور إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولية لدى أكثر من 100 مكتب لتسلم الطلبات، وتوجه الوفد بالشكر إلى جميع تلك المكاتب وإلى مودعي الطلبات بها على الثقة التي يضعونها في العمل الدولي للمكتب الأوروبي. وعلاوة على ذلك، يوفر المكتب الأوروبي خدمات اختيارية لمودعي الطلبات من قبيل البحث الإضافي الدولي منذ عام 2010 وخدمة PCT Direct الخاصة به منذ عام 2015.

37. وأعرب وفد الفلبين عن دعمه الشديد لتمديد تعيين المكتب الأوروبي للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وبالفعل، لا تشوب مساهمة المكتب الأوروبي في نظام معاهدة البراءات أية شائبة. إذ تواصل الخبرة والمهارات الوافرة التي يزر بها المكتب الأوروبي تعزيز نظام حماية البراءات الدولية في الفلبين، وإنه لمن دواعي الشرف أن يكون شريكاً، وفي الوقت نفسه مستفيداً من تكوين القدرات ومشاركة أحسن الممارسات في هذا المجال.

(ط). المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية

38. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/11.

39. وذكر وفد إسبانيا أن المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية يؤدي مهامه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي منذ عام 1993، حين أصبح أول إدارة دولية تعمل بالإسبانية. وقد مكن ذلك مقدمي الطلبات الناطقين باللغة الإسبانية من اتباع جميع إجراءات طلب البراءات الدولي بلغتهم الأم وتوفير التكاليف وتقليل الإجراءات الشكلية. ومنذ البداية، استجاب المكتب لجميع المتطلبات الموضوعية الواردة في القاعدتين 36 و63. وبالإضافة إلى ذلك، حُدثت المتطلبات اللاحقة باستمرار، فنفذ نظام لإدارة الجودة يحمل شهادة أيزو 9001. ولطالما كانت العلاقة مع أمريكا اللاتينية

إحدى أولويات إسبانيا، نظرا لأن بلدان أمريكا اللاتينية شريك تربطه إسبانيا صلات استراتيجية ولغة واحدة. ولذلك، وقعت مذكرة تفاهم مع الويبو أدت إلى إنشاء الصناديق الاستئنائية الإسبانية في عام 2004. ومنذ ذلك الحين، مولت الصناديق الاستئنائية الإسبانية العديد من المشاريع في مجالي البراءات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، ولا سيما: مشروع لاتيبيات (LATIPAT) وهو قاعدة بيانات مجانية باللغتين الإسبانية والبرتغالية تحتوي على أكثر من 2.5 مليون وثيقة براءة، أنتجت بالتعاون مع الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات، وبفضل تعاون 19 مكتبا للملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية؛ وتنظيم حلقات دراسية أقليمية للقضاة والمدعين العامين في أمريكا اللاتينية وحلقات دراسية إقليمية مخصصة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات؛ وإصدار دليل البراءات لبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية. وبالإضافة إلى الصناديق الاستئنائية الإسبانية، كانت للمكتب مشاريع تعاونية أخرى، إذ تبنت أهمية التعاون بين المكتب ومكاتب الملكية الفكرية الأخرى من أجل تعزيز العلاقات وممارسات الموازنة وتبادل الخبرات تحقيقا للمنفعة المتبادلة من خلال أنشطة التدريب. وأنشأ المكتب أيضا برامج تعاون ثنائي مع أكثر من 30 بلدا ومنظمة بموجب مذكرات تفاهم. ويجدر أن تذكر البرامج التالية: المبادرة الأيبيرية الأمريكية للتأهيل في مجال البحوث والمعلومات التكنولوجية لفاحصي البراءات من أمريكا اللاتينية، مع إقامة لمدة ستة أشهر في مقر المكتب وتدريب ممولين بنسبة 100 في المائة؛ ومذكرة تفاهم مع الويبو لنشر الملكية الفكرية شارك فيها خبراء من المنظمة في مناسبات مختلفة في جمهورية مولدوفا وأوزبكستان وسلوفينيا وأوكرانيا؛ وقد أتاح التعاون الدولي الثمر بين المكتب والمؤسسات الأوروبية للملكية الفكرية (مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية ومكتب البراءات الأوروبي) تنسيق الممارسات والبقاء على اطلاع على أحدث الأدوات وقواعد البيانات؛ وأبرم المكتب عدة اتفاقات ثنائية بشأن المسار السريع لمعالجة البراءات، ويشمل معظمها معاهدة التعاون بشأن البراءات، بالإضافة إلى المشروع العالمي للمسار السريع لمعالجة البراءات الذي بدأ عام 2014 كان المكتب من بين 22 مكتبا مشاركا فيه؛ وعمل المكتب في إطار مذكرة تفاهم ثنائية كمستشار للمكتب التركي للبراءات والعلامات التجارية عند تعيينه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي عام 2016. وعلاوة على ذلك، شارك المكتب بشكل وثيق في جميع لجان الويبو والأفرقة العاملة ذات الصلة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، فشارك الخبراء الإسبان بنشاط وقدموا مقترحات لتحسين النظام الدولي لما فيه صالح المستخدمين. وكمثال على الأنشطة التي أجريت مع إدارات دولية أخرى، اشترك المكتب مع المكتب الأوروبي للبراءات وإدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي الأوروبية الأخرى في الأنشطة الرامية إلى تنسيق عمليات البحث في إطار معاهدة البراءات الأوروبية وفي إطار الاتفاقية الأوروبية للبراءات وعبر اللجنة الدائمة المعنية بتنسيق أنشطة البحث التي تجتمع سنويا. وسعى المكتب إلى تلبية احتياجات مقدمي الطلبات بإعداد برامج وخدمات تدريب موجهة لخدمة العملاء. وفي عام 2016، عقد المكتب أكثر من 200 حلقة عمل ومؤتمر في مختلف الجامعات والمؤسسات ومراكز البحوث. وأنشأت خدمتان جديدتان في المكتب لخدمة الجمهور: "فاحص البراءات المناوب" الذي يقدم المساعدة المجانية لمقدمي الطلبات (وجها لوجه أو عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني) بشأن معاهدة البراءات والبراءات، و"خدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة" التي تقدم معلومات مجانية للشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال. وفيما يتعلق بالمعالجة الإلكترونية، التزم المكتب التزاما راسخا بتطوير أدوات مصممة خصيصا لإدارة الملفات بكفاءة. ويمكن تقديم جميع الطلبات المتعلقة بالخدمات المختلفة إلكترونيا إلى المكتب، ولدى الفاحصين أدوات مخصصة للإدارة الإلكترونية، مما يجعل المكتب مكتبا بلا معاملات ورقية. وفي مجال التعاون التقني، شاركت إسبانيا مع المكتب الأوروبي للبراءات في كل من المشروع التجريبي "النظام غير الورقي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات" ومشروع تنفيذ الاستغلال. وسيبدأ الاستقبال الإلكتروني للنسخ لأغراض البحث من مكاتب تسلم الطلبات الأخرى باستخدام نسخة البحث الإلكترونية (eSearchCopy). وختاماً، طلب المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية تجديد تعيينه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي للوفاء بالتزاماته الوطنية والدولية وتعزيز نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونشرها، والمساهمة قدر الإمكان في إبقاء المعاهدة متاحة للمستخدمين الراغبين في استعمال اللغة الإسبانية كلغة تكنولوجية، وبالتالي تعزيز الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة التي هي عوامل رئيسية للتنمية والنمو الاقتصادي للمجتمع.

(ي) المكتب فنلندا للبراءات والتسجيل

40. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/12.

41. وصرح وفد فنلندا بأن بلاده هي من الاقتصادات الرائدة القائمة على المعرفة في العالم، وأن القطاعين الخاص والعام يستثمران بقوة في البحث والتطوير. وأن النسبة المئوية لنفقات فنلندا على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي هي من بين أعلى المعدلات في أوروبا. وقد ولدت الابتكارات شركات جديدة، وخاصة في مجالات الإلكترونيات والألعاب والتكنولوجيا النظيفة والتقنيات الصحية في الآونة الأخيرة. وقد اعترفت فنلندا بحقوق الملكية الفكرية في الاقتصاد والمعاملات التجارية. وفي المقارنات الدولية، احتلت فنلندا على مر السنين مرتبة عالية في الإحصاءات المتعلقة بعدد طلبات البراءات المودعة سنويًا مقارنة بعدد السكان. وفي تصنيف مؤشر الابتكار العالمي 2016، جاءت فنلندا في المركز الخامس بين الدول الأكثر ابتكارًا. وللمكتب تاريخ طويل كإدارة فحص للبراءات. وقد منح المكتب البراءة الأولى في عام 1842. ويعمل المكتب كمكتب مركزي حكومي مستقل منذ عام 1942. ويضطلع المكتب بدوره كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي للطلبات الدولية بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات منذ 2005. وهو متحفز بشدة لمواصلة هذا العمل. ومن الأولويات الحاسمة للمكتب المحافظة على وضعه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في المستقبل أيضًا. ويرغب المكتب في ضمان توفير خدمات جيدة مع الإبقاء على الاتصال المحلي والاستعانة باللغات المحلية في التواصل مع عملائه بما في ذلك المخترعين والشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعة الواسعة النطاق. وأشار الوفد إلى أن الصناعة الفنلندية وعملاء المكتب ككل راضون عن جودة عمله فيما يخص الفحص وقد أعربوا عن رغبتهم في ضمان استمرار المكتب في عمله كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. ووفقًا لإحصاءات حديثة، اختار مودعو الطلبات المكتب كإدارة للبحث الدولي من بين 3 بدائل متاحة في أكثر من نصف الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات لدى المكتب. وفي عام 2017، ازداد العدد الإجمالي للطلبات التي يعمل فيها المكتب بمثابة إدارة للبحث الدولي زيادة كبيرة. ويظهر ذلك ثقة كبيرة في عمل المكتب. ومن الواضح أن مودعي الطلبات يتقنون اصطلاح فاحص آخر، غير الذي تولى النظر في طلب الأولوية، مهام البحث والفحص فيما يخص طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقد أعرب المودعون عن تقديرهم لجودة البحث والفحص. وقد استثمر المكتب باستمرار في تطوير نوعية عملياته ومنتجاته واستيفاء متطلبات المعيار (ISO 9001)، ولديه جميع المعدات والأدوات والبرمجيات اللازمة لإجراء بحث وفحص فعالين. ويتمتع المكتب أيضًا بإمكانية النفاذ الكامل إلى الحد الأدنى من الوثائق لأغراض البحث. وحفاظًا على الجودة العالية للخدمات، جرى تدريب الفاحصين الجدد تدريبًا مكثفًا، وشارك جميعهم بدورات مستمرة لتحسين خبراتهم. وذلك لأن عدد طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات يتزايد باطراد في جميع أنحاء العالم. ولدى المكتب موظفون على مستوى عالٍ من التعليم والتأهيل والخبرة ولديه كافة الموارد اللازمة. واستنادًا إلى هذه الحقائق، فإن المكتب على استعداد لتقاسم أعباء نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ليس فقط فيما يخص الطلبات الدولية من مودعي الطلبات الفنلنديين ولكن أيضًا من مصادر أخرى، وفقًا للاتفاقات والالتزامات الدولية التي تكون فنلندا أحد أعضائها ولا تزال تلتزم بها.

(ك) مكتب البراءات الإسرائيلي

42. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/13.

43. وذكر وفد إسرائيل أن بلده تتمتع بوحدة من أعلى معدلات استخدام نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في العالم. وأضاف أن المكتب من بين أفضل 15 مكتبًا في العالم من حيث عدد الطلبات الدولية الواردة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقد بدأ المكتب العمل كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي اعتبارًا من 1 يونيو 2012، بعد تعيينه في أكتوبر 2009، وهو متحفز للغاية في مواصلة هذا العمل. وساهم عمل المكتب كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي، منذ 1 يونيو 2012، في زيادة تطوير نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ككل من خلال تشجيع

استخدامه - كما يتضح من الزيادة في عدد الطلبات المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات في إسرائيل. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أنشطة معاهدة التعاون بشأن البراءات التي يضطلع بها المكتب وإلى برامج التوعية الرئيسية. ويشير الارتفاع المستمر في عدد الطلبات المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى درجة عالية من الثقة في المكتب كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. ووفقاً للإحصاءات الأخيرة، ففي 65 بالمائة من الطلبات المودعة لدى المكتب، اختار مودعو الطلبات المكتب كإدارة للبحث الدولي من بين البدائل الثلاثة المتاحة. ويتبادل المكتب المعرفة التي اكتسبها من عمله الناجح كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي مع الدول الأعضاء الأخرى. ولتحسين نوعية العمل وكفاءته وتوفير مهام موسعة ومتقدمة لتلبية الاحتياجات الحديثة لمستخدمي الملكية الفكرية، واصل المكتب تطوير نظم التشغيل الآلي الداخلية والموارد الإلكترونية المتاحة للمستخدمين. وأنشئ نظام للإيداع الإلكتروني (e-filing) لجميع إدارات المكتب، الأمر الذي يدعم جميع الاتصالات الواردة والصادرة مع مودعي الطلبات في شكل إلكتروني. وحظي نظام الإيداع الإلكتروني في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات بقبول كبير من جانب مودعي الطلبات، وأودع ما يقرب من 99% من طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 2016 عبر الإنترنت. واستثمر المكتب الكثير في قواعد بيانات البحث المتاحة لفاحصي البراءات الموضوعيين لتوفير تغطية شاملة تتجاوز متطلبات الحد الأدنى لمجموعة الوثائق بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأدت الخدمات مرتفعة الجودة التي يقدمها المكتب كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي، إلى توسيع عدد البلدان التي يمكن لمودعي الطلبات بها أن يختاروا المكتب كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وفي الوقت الحاضر، يعمل مكتب البراءات الإسرائيلي كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي لصالح مودعي الطلبات من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وجورجيا. ورهنا بالاتفاقات التي سستبرم مع مكاتب البراءات الأخرى، يتوقع مكتب البراءات الإسرائيلي أن يعالج مستقبلاً طلبات مودعين أجانب آخرين. وقد استثمر المكتب في جهود عديدة لتحسين نظام البراءات الدولي وتبسيطه. ومن الأمثلة على ذلك تنفيذ نظام التصنيف التعاوني للبراءات كجزء من نظام التصنيف الوطني الإسرائيلي. ومن الخطوات الأخرى إطلاق خدمة "PCT Direct" في أبريل 2015، ليكون بذلك الإدارة الدولية الثانية التي تتيح هذه الخدمة بعد المكتب البراءات الأوروبي. وأصبح المكتب، في أبريل 2013، أحد أوائل الإدارات الدولية التي تقدم تقارير استراتيجية البحث إلى جانب تقارير البحث الدولية. وقد أدت إسرائيل دوراً نشطاً في التعاون المتصل بالبراءات بهدف تقاسم العمل وتنسيق البحث والفحص. وتعد أنظمة المسار السريع لمعالجة البراءات (PPH) والمسار العالمي السريع لمعالجة البراءات (GPPH) من أمثلة ذلك التعاون. وفيما يتعلق بمزايا نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ككل، ستساعد عملية إعادة تعيين مكتب البراءات الإسرائيلي كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي على التخفيف من عبء العمل الدولي المتزايد، في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، الذي تواجهه الإدارات الدولية الأخرى. فقد خلق عبء العمل هذا تراكبات من حيث عدد الطلبات وزمن انتظارها. وتسبب ذلك بدرجة من عدم اليقين القانوني، مما خلف صعوبات لدى أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات التجارية أو الاستثمارية أو التكنولوجية. ويساهم مكتب البراءات الإسرائيلي بشكل دائم في الاجتماعات المهنية الدولية. وفي الختام، رأى الوفد أن توسيع نطاق تعيين مكتب البراءات الإسرائيلي كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي، ستمكّن إسرائيل من مواصلة تعزيز استخدام نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات على نطاق عالمي.

(ل) مكتب الهند للبراءات

44. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/14.

45. قال وفد الهند أنّ بلده عضو في العديد من المنظمات مثل المنتدى الإقليمي لرابطة أم جنوب شرق آسيا (ARF)، والاجتماع الآسيوي - الأوروبي (ASEM)، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (CICA)، ومؤتمر قمة شرق آسيا، ومجموعة العشرين (G20)، ومجموعة بريكس (BRICS)، والكومنولث، ورابطة التعاون الإقليمي لبلدان حافة المحيط الهندي (IORARC) واتفاق تعاون ميكونغ - غانغا (MGC). وتعمل الهند بشكل وثيق مع العديد من المنظمات الأخرى، وتقدم لها الدعم، حتى وإن لم تكن عضواً فيها. ويبلغ عدد سكان الهند 1.2 مليار نسمة وتمثل السياسة الوطنية في مجال

حقوق الملكية الفكرية فقرة عملاقة لحكومة الهند نحو تشجيع الإبداع وتحفيز الابتكار. فقد أصبح شعار "الهند المبدعة، الهند المبتكرة" النداء المدوي للسياسة الوطنية في مجال حقوق الملكية الفكرية، التي أطلقت في 2016، والتي تتوخى إنشاء وحدات متخصصة لمساعدة جميع فئات أصحاب حقوق الملكية الفكرية في تسويق أصول الملكية الفكرية. ورسمت الوثيقة المذكورة خارطة الطريق لمستقبل حقوق الملكية الفكرية في الهند بما يتفق مع الرؤية المبينة على "أن يكون الهند بلداً تُحَقِّز فيه الملكية الفكرية الإبداع والابتكار لفائدة الجميع؛ وأن يكون الهند بلداً تعزّز فيه الملكية الفكرية التقدم في العلوم والتكنولوجيا، والفنون والثقافة، والمعارف التقليدية وموارد التنوع البيولوجي؛ وأن يكون الهند بلداً تكون فيه المعرفة المحرك الرئيسي للتنمية، وتُحوَّل فيه المعارف المملوكة إلى معارف متقاسمة". وقد حظي مكتب البراءات الهندي بالاعتراف كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في عام 2007، وبدأ العمل في 15 أكتوبر 2013. ومنذ ذلك الحين، تلقت المكتب 2350 نسخة بحث لغاية 31 مارس 2017، وأصدر 2130 تقريراً بحثياً دولياً. وقال الوفد إن المكتب قد تلقى 59 طلباً خلال الفترة نفسها وأعدّ تقارير تمهيدية دولية بشأن أهلية الحماية ببراءة بموجب الفصل الثاني بخصوص 39 طلباً منها. وفي الفترة 2016-2017، تلقت المكتب 940 نسخة بحث، أي أكثر من 60 بالمائة من مجموع طلبات البراءات الدولية التي قدمها مودعو الطلبات الهنود للمكتب أو للمكتب الدولي بصفته مكتب تسلم الطلبات، ليسجل المكتب نمواً بنسبة 32 بالمائة تقريباً. وإلى جانب مودعي الطلبات الهنود، يستفيد مودعو الطلبات من جمهورية إيران الإسلامية إلى حد كبير من خدمات المكتب كإدارة للبحث الدولي/ إدارة للفحص التمهيدي الدولي. وقد طور المكتب برامجه الخاصة بمعالجة عمليات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي إلكترونياً، وأنشأ خطوط اتصال آمنة من خلال نظام التبادل الآلي للبيانات الخاصة بمعاهدة التعاون لتبادل الوثائق مع المكتب الدولي. واستخدم المكتب واجهات النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون (ePCT) بوصفه مكتب تسلم، وإدارة للبحث والفحص. ويمكن لمودعي الطلبات من المواطنين أو من المقيمين في الهند الاستفادة من نظام الإيداع الإلكتروني للمكتب باستخدام الخادم الذي يستضيفه المكتب الدولي من خلال النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون (ePCT) بوصفه مكتب تسلم، وإدارة للبحث والنسائي للبراءات والمكتب السويدي للبراءات. ويتيح المكتب تطبيقاً مفتوحاً شبكياً جديداً للبحث في البراءات، يسمى (inPASS)، على موقعه الرسمي، ومن شأن هذا التطبيق أن يسهل البحث في جميع الطلبات المنشورة والبراءات الممنوحة. ويوجد في الهند العديد من مراكز الابتكار ودعم حقوق الملكية الفكرية. ومن أمثلة المنظمات التي أنشأتها حكومة الهند لتيسير الابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية: المجلس المعني بمساعدة البحوث في مجال الصناعات التكنولوجية الإحيائية (BIRAC)، ومجلس التوقعات والتقييم بشأن المعلومات التكنولوجية (TIFAC)، والمؤسسة الوطنية لتنمية البحوث (NRDC)، ومؤسسة الابتكار الوطنية (NIF). وقد أسهمت المبادرات التي أطلقتها حكومة الهند مثل: الهند الصاعدة "Start-up India"، وبرامج أثال التعاونية الابتكارية (AIM)، وإنشاء مختبرات للتعليم عن طريق التصليح "tinkering labs" في المدارس وفي مراكز الحضارة، في تهيئة بيئة مواتية للابتكار الأصلي وزيادة الأعمال. وأضاف الوفد أن الهند دخلت في تعاون ثنائي مع مكتب اليابان للبراءات ومكتب البراءات الأوروبي ومكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية ومكتب سنغافورة للملكية الفكرية لتبادل أفضل الممارسات، ويجري النظر في التعاون مع المكاتب الأخرى. وقال إن المكتب يوظف حوالي 528 فاحصاً في 14 مجالاً تخصصياً واسع النطاق من التكنولوجيا، بالإضافة إلى نحو 280 من الموظفين الفنيين ذوي المهارات والتدريب العاليين ممن لهم خبرة تتراوح من 15 إلى 25 سنة لزيادة تعزيز القوة العاملة التقنية لديه. وفي ظل توافر مجموعة كبيرة من المواهب من العلماء والمهندسين الذين يجيدون اللغة الإنجليزية، تلتزم الهند بتوفير خدمات موثوقة وميسورة التكلفة لمودعي الطلبات للبحث في حالة التقنية الصناعية السابقة، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات صائبة وحسنة التوقيت فيما يتعلق بإمكانية تسويق اختراعاتهم. وفيما يخص التدريب يتلقى جميع الفاحصين الجدد تدريباً أولياً لمدة ثلاثة أشهر في معهد راجيف غاندي الوطني لإدارة الملكية الفكرية (RGNIIPM) في ناغبور. ويعقب ذلك تدريب أثناء العمل لمدة ثمانية أشهر، ثم تدريب تشيطي لمدة شهر آخر في معهد راجيف غاندي. ويقدم أيضاً تدريب متقدم لمدة شهر واحد في مكان التعيين خلال السنة الثانية من العمل. وتنظم دورات تدريبية خاصة للبحث والفحص التمهيدي الدوليين، وتتناول هذه الدورات جوانب الجودة وفق المبادئ التوجيهية الخاصة بالبحث والفحص التمهيدي. ولنجاح هذه البرامج التدريبية، ضمت هيئة التدريس مدرّبين من داخل المكتب ومن مكاتب أخرى للبراءات ومدرّبين من الأوساط الأكاديمية ومحامي البراءات

وغيرهم، بغية تحسين فهم الإجراءات الدولية، والمساعدة في تحديد أفضل الممارسات في سائر الأماكن. وتتضمن الأنشطة التدريبية المستمرة برامج تدريب تقدمها الويبو ومكاتب أخرى للبراءات وتُنظَّم هذه الأنشطة بين الحين والآخر داخل الهند وخارجها. وإلى جانب الدورات التدريبية، يُقدم المكتب أيضا برامج لتبادل الفاحصين مع مكاتب البراءات الأخرى. ويستعرض الفاحصون أيضا آخر التطورات في مجالهم التكنولوجي بالتعاون مع الجمعيات الصناعية، ولا سيما من خلال الزيارات الصناعية. وتتاح لهم إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات التي تضم المؤلفات المتعلقة بالبراءات وخلاف البراءات على النحو المطلوب بموجب الحد الأدنى من وثائق معاهدة البراءات لإجراء عمليات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وقد أنشأ المكتب أيضا نظاما لإدارة الجودة يتسق اتساقًا تامًا مع المتطلبات المنصوص عليها في الفصل 21 من المبادئ التوجيهية الخاصة بالبحث والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وتحديثا لما ورد في تقرير نظام إدارة الجودة 2016، بشأن بوابة ضمان الجودة (QAP) في البند 12.21 تحت موضوع "ضمان الجودة"، فقد انتهى المكتب من تطوير البوابة، ويمكن الوصول إليها من خلال الشبكة الداخلية للمكتب، وتشكل البوابة وسيلة فعّالة لنشر سياسة الجودة وأهدافها، وأيضا لتبادل أفضل الممارسات. واختتم الوفد كلمته قائلا إنه يعتقد أن تمديد تعيين مكتب الهند للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات من شأنه أن يحقق تطورات شعب الهند ومودعي الطلبات الذين يستفيدون من خدماته لحماية اختراعاتهم بموجب نظام البراءات الدولي.

(م) مكتب اليابان للبراءات

46. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/15.

47. وقال وفد اليابان إن مكتب اليابان للبراءات لا يزال منذ تعيينه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في عام 1978، أي في ذات العام الذي انضمت فيه اليابان إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات، هو إدارة البحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي الوحيدة العاملة باللغة اليابانية. وأضاف أن المكتب يجري منذ عام 2001 البحوث والفحوصات التمهيدية الدولية باللغة الإنكليزية أيضا. وترد تفاصيل عن امتثال المكتب مع المتطلبات الواردة في القاعدتين 1.36 و1.63 في الوثيقة المذكورة. وأشار الوفد إلى أن المكتب يحافظ على حسن توقيت عمليات البحث الدولية والفحوص التمهيدية الدولية رغم معالجته العديد من الطلبات. وفيما يتعلق بالجودة الشاملة لعمليات البحث الدولية، تلقى المكتب تقييمات عالية في استقصاءات رضا المستخدمين. وبما أن الحفاظ على نتائج العمل وتعزيزها في المرحلة الدولية هو من أهم المسائل في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، فإن المكتب الياباني للبراءات يعمل بنشاط على تحسين النظام وعملياته لهذا الغرض. فعلى سبيل المثال، أعدّ المكتب الياباني للبراءات "دليل البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات" ووزعه عام 2015 لزيادة تعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ بعملهم. ومثلما ذكر في البند 3.2 من الوثيقة المذكورة، فإن المكتب الياباني للبراءات يتعاون بنشاط مع الإدارات الدولية ومكاتب الملكية الفكرية الأخرى لتعزيز المعلومات وتبادل الخبرات. وقال الوفد إن المكتب يبحث عن طريقة جديدة لتحسين نوعية معطيات العمل، ويواصل مشاريع التعاون المختلفة مع الويبو وفي الأطر الثنائية وغيرها من الأطر أيضا، وذلك عن طريق توفير الدعم التشغيلي لإدارات البحث الدولي. وفيما يتعلق بمكاتب الملكية الفكرية التي تقدمت بطلب تعيينها كإدارات للبحث دولي، فقد أجرى المكتب تقييما لمعهد فيسغراد للبراءات عام 2015 وكذلك تقييما لمكتب الفلبين للملكية الفكرية في هذه الدورة للجنة. وقدم طلب تمديد تعيين المكتب كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي كي يساهم في تعزيز نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في المستقبل كما فعل حتى الآن.

48. وأعرب وفد الفلبين عن تأييده الكامل لتمديد تعيين مكتب اليابان للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأشار إلى أن مكتب اليابان للبراءات ومكتب الفلبين للملكية الفكرية يتبادلان بشكل جيد الخبرات في مجالات بناء القدرات وإدارة الجودة وتعزيز الملكية الفكرية ضمن أنشطة أخرى. وأضاف أن مكتب اليابان قدم مساعدة كبيرة لتعزيز الكفاءة التنظيمية والإدارية في مكتب الفلبين للملكية الفكرية. وقال إن

استعداد مكتب اليابان للعمل مع المكاتب الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل مكتب الفلبين للملكية الفكرية، وتقديم العون لها يبرز جيدا مدى التزامه بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وإسهامه الإيجابي فيه. وأشار الوفد إلى السمعة الطيبة لمكتب اليابان من حيث الكفاءة لإدارة دولية، وإلى دوره الحاسم في ضمان وجود نظم إيكولوجية إقليمية ودولية قوية للبراءات.

(ن) مكتب كوريا للملكية الفكرية

49. صرح وفد جمهورية كوريا بأن مكتب كوريا للملكية الفكرية عين لإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي عام 1997. وأضاف أن جمهورية كوريا انضمت إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات عام 1984، وأن مكتب كوريا للملكية الفكرية بدأ عملياته كمكتب لتسلم الطلبات في أغسطس من ذلك العام. وعقب تعيينه لإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي، باشر المكتب إجراء البحوث الدولية والفحوصات التمهيدية الدولية عام 1999. وفي عام 2007، أصبحت اللغة الكورية أحد لغات نشر معاهدة التعاون بشأن البراءات، وفي السنة التالية قبلت جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات المجلة الكورية للمعارف التقليدية كجزء من وثائق الحد الأدنى لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. ومنذ عام 2007، ارتفع عدد الطلبات المودعة باللغة الكورية، وازداد الوعي العام في جمهورية كوريا بمنشورات معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويودع لدى المكتب نحو 13000 طلب دولي سنويا. وقد استضاف المكتب اجتماع الإدارات الدولية عام 2009، وساعد بالاشتراك مع مكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية في عملية تعيين مكتب تركيا للبراءات والعلامات التجارية عام 2016، من خلال استعراض استيفائه للشروط اللازمة ليصبح إدارة بحث دولي وإدارة فحص تمهيدي دولي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويعمل في المكتب حوالي 822 من فاحصي البراءات ذوي الخبرة في مجالهم التقني كالكيمياء والبيولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها. ويجمع الفاحصون في المكتب بتأهيل عال فجميعهم اجتاز امتحانات الخدمة لدى هيئة سلطة البراءات ويحمل 44.4 بالمائة منهم شهادات الدكتوراه. ويبلغ متوسط الخبرة العامة لفاحصي البراءات 7.2 سنة. ويقدم المعهد الدولي للتدريب في مجال الملكية الفكرية، وهو منظمة فرعية تابعة للمكتب، برامج تدريبية مختلفة لتحسين خبرة الفاحصين وقدراتهم على الفحص. ويتبع الفاحصون سنويا برنامجا تدريبيا لمدة تتجاوز 90 ساعة، ويغطي البرنامج قانون البراءات الكوري والتكنولوجيات الناشئة. وعبر برامج التدريب هذه، يحسن فاحصو البراءات قدراتهم على فهم السمات المميزة للمطالبات أو الاختراع فيما يتعلق بحالة التقنية الصناعية السابقة. ويجيد فاحصو البراءات في المكتب اللغتين الإنكليزية والكورية ويستطيعون البحث والاستفادة من وثائق البراءات باللغتين اليابانية والصينية. وقال الوفد إن المكتب يوظف باستمرار الفاحصين الممتازين ويقدم لهم برامج تدريبية مفيدة. وفيما يتعلق بتغطية الحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات، عرضت الوثيقة المذكورة مزيدا من التفاصيل، وذكرت تمكين الفاحصين من النفاذ إلى حوالي 63 مليون وثيقة براءة و137 نشرة دورية غير متعلقة بالبراءات عن طريق نظام بحث داخلي يعرف باسم "النظام الكوري المتعدد الوظائف للبحث عن البراءات (KOMPASS)"، الذي يحفظ بطريقة آمنة وثائق البراءات غير المنشورة. ويمكن البحث في النظام باستخدام كلمات مفتاحية باللغات الكورية والإنكليزية واليابانية والصينية، ويحتوي أيضا على خدمة الترجمة الآلية باللغات الإنكليزية واليابانية والألمانية والروسية. ويقوم المكتب سنويا بالبحث فيما يقرب من 30000 طلب دولي ترده من نحو 16 مكاتب تسلم طلبات، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والمكسيك وجمهورية كوريا. ولأغراض إجراء بحث دولي رفيع المستوى، وضع المكتب نظاما لإدارة الجودة وفقا للفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، ويقدم المكتب تقريرا سنويا عن نظام إدارة الجودة إلى الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، أنشأ المكتب مكتب مساعدة يبرز احتياجات العملاء في إدارة الجودة. وباختصار، استوفى المكتب المتطلبات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات باعتباره إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. ويجري المكتب البحوث الدولي والفحوصات التمهيدية الدولية لمدة 18 عاما بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات وأظمتها والمبادئ التوجيهية للبحث والفحص التمهيدي الدوليين والتعليمات الإدارية. ورغم أن بعض المواضيع التي لم يتطرق لها القانون الوطني في جمهورية كوريا مستبعدة من البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، إلا أن المكتب اضطلع ببعض عمليات البحث بشأن مطالبات معينة متعلقة بهذه المواضيع، وقد أبلغ مودعي الطلبات بذلك على موقعه على

شبكة الإنترنت. وقد جمع المكتب آراء بغية تحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات واقترحها في الاجتماعات وتعاون مع العديد من الدول الأعضاء في المعاهدة من أجل تطويرها. وتعمل حكومة جمهورية كوريا باستمرار على زيادة قدرتها على حماية حقوق الملكية الفكرية وتشدد على أهمية نظام الملكية الفكرية لحماية الابتكارات وتعزيز تطوير التكنولوجيا. ومستقبلاً، سيساعد المكتب بوصفه إدارة دولية على النهوض بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بشكل مستمر.

(س) دائرة الاتحاد الروسي للملكية الفكرية

50. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/17.

51. وقال وفد الاتحاد الروسي إنّ دائرة الاتحاد الروسي للملكية الفكرية على أهبة الاستعداد لمواصلة مهامها كإدارة بحث دولي وإدارة فحص تمهيدي دولي، نظراً لأنها: تعمل الدائرة كإدارة بحث دولي وإدارة فحص تمهيدي دولي منذ عام 1978؛ وقد اختيرت كإدارة بحث دولي وإدارة فحص تمهيدي دولي من قبل 31 مكتب تسلم طلبات؛ وتقدم الدائرة خدماتها كإدارة تكميلية للبحث الدولي منذ عام 2009؛ وبعملها كإدارة بحث دولي وإدارة فحص تمهيدي دولي، وقّرت لعملائها إمكانية أفضل للوصول إلى خدمات نظام البراءات الدولي. وقد امتثلت الدائرة لمتطلبات الفصل 21، على النحو المبين في تقريرها السنوي عن نظام إدارة الجودة. ونقّدت التدابير التالية للمساهمة بتحقيق جودة عالية: فقد قام المشرفون وكبار الفاحصين بمراقبة نتائج البحث والفحص على نحو مستمر؛ وفحصت شعبة التصنيف صحة رموز التصنيف المعينة في طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات وتقارير البحث؛ ووضع نظام آلي داخلي متخصص يمكن من التحكم في توقيت مختلف مراحل العمل. وفي المستقبل، تستعد الدائرة للعمل كإدارة بحث دولي وإدارة فحص تمهيدي دولي لأي مكتب تسلم طلبات يختارها، وتعرض الدائرة خدماتها باللغتين الروسية والإنكليزية. ولم تفرض الدائرة أي قيود فيما يتعلق بعدد طلبات البحث الدولي التي يمكن استقبالها من أي مكتب تسلم طلبات معين، أو فيما يتعلق بموضوع بحث معين. بل حتى أن عمليات البحث الدولية تغطي مناهج علاج جسم الإنسان أو الحيوان بالجراحة أو التطبيب، وكذلك مناهج التشخيص. ولدى الدائرة عدد كاف من الفاحصين المؤهلين، يبلغ عددهم نحو 500 فاحص، ويملك نصفهم أكثر من 15 أو 20 عاماً من الخبرة. ولا يتجاوز عدد الفاحصين الذين تقل خبرتهم عن ثلاث سنوات 70 فاحصاً. ووضعت الدائرة نوعين من برامج التدريب، أحدهما للفاحصين الجدد، والآخر للفاحصين ذوي الخبرة. ويبدأ تدريب جميع الفاحصين الجدد بدورات تدريبية إلزامية أولية لمدة شهرين، تشمل أساسيات الملكية الفكرية والجوانب القانونية والإجرائية والتصنيف والبحث والفحص. أما العنصر الثاني من التدريب الإلزامي فيكون أثناء العمل وتحت إشراف كبير الفاحصين لمدة سنة على الأقل. ومن عناصر التدريب الإضافي الهامة الأخرى، التدريب على نظام البحث وقواعد البيانات والإجراءات المؤتمتة لمعالجة الطلبات والتدريب الخاص بمعاهدة التعاون بشأن البراءات الذي يشمل إجراءات الإيداع والبحث والفحص. ويجري الفاحصون من ذوي الخبرة تدريباً دورياً بشأن التعديلات والتغييرات في التشريعات وأفضل الممارسات والإجراءات، ويجري تدريبهم على استخدام قواعد بيانات جديدة، إن اقتضى الأمر، ولا سيما البحث في قواعد بيانات خارجية محددة. ويجري تدريبهم أيضاً على استخدام قواعد البيانات الجديدة عند الضرورة. ويطلع الفاحصون المشاركون في عمليات التفتيش الدولية والفحص التمهيدي على أفضل الممارسات والأخطاء الشائعة في ملء استمارات الفحص في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وبغية تعزيز كفاءات الفاحصين، تيسر الدائرة عمليات تبادل الفاحصين والحلقات الدراسية والدورات التدريبية الخارجية. ولدى الدائرة إمكانية النفاذ الكامل إلى الحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات. وتتيح أداة البحث الرئيسية وهي نظام البحث الداخلي (PatSearch)، البحث في النصوص الكاملة لجميع وثائق براءات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وروسيا منذ 1924، فضلاً عن النفاذ إلى فهرس ديرويند للبراءات العالمية (DWPI). ولأغراض البحث في الكيمياء والتكنولوجيا الحيوية، يستخدم الفاحصون قاعدة البيانات التجارية (STN). وتستخدم أيضاً قواعد بيانات البحث الخارجي المتاحة للنفاذ لمكاتب البراءات الأخرى مثل قاعدة بيانات مكتب البراءات الأوروبي وركن البراءات والنظام الأوروبي الآسيوي للبراءات. وفيما يتعلق بالبحث في المؤلفات غير المتعلقة بالبراءات، يستخدم الفاحصون المكتبات التقنية الداخلية واشتراكات المكتبات وقاعدة البيانات المجردة باللغة الروسية، التي تغطي جميع المجالات والمنشورات التقنية الهامة في العالم. ويتمتع جميع الفاحصين المصطلعين بمهام البحث الدولي

بمهارات لغوية جيدة في اللغة الإنكليزية. ويتاح للفاحصين الوصول إلى نظام الترجمة الآلية (PROMT Professional 11.0). وتعمل في الدائرة مجموعة من المترجمين للغات الأوروبية، لمساعدة الفاحصين في فهم الوثائق المستردة. وفي الختام، قدم الوفد بعض الإحصاءات. وأشار إلى أن متوسط عدد الطلبات الوطنية المودعة في السنة بلغ نحو 45 000 طلب، بما في ذلك 12 000 إلى 13 000 طلب مقدم عبر مسار المرحلة الوطنية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وذكر أن الدائرة استلمت ما يقرب من 1 000 طلب دولي بصفتها مكتب تسلم طلبات، وأنها تجري 3000 بحث دولي سنويا بصفتها إدارة للبحث الدولي.

52. وذكر وفد المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات أن المكتب استفاد من خدمات البراءات التي تقدمها الدائرة التي تعمل كإدارة بحث دولي وإدارة فحص تمهيدي دولي لمقدمي الطلبات من الدول الأعضاء في المكتب. وأضاف أن الدائرة تؤدي خدمات دولية بناء على طلب المكتب في إطار اتفاق ثنائي. وقد أبدى مودعو الطلبات من الدول الأعضاء في المكتب المودعون الإقليميون رضاهم عن عمليات البحث والفحص التي أجرتها الدائرة من حيث الجودة وحسن التوقيت، وقال الوفد إن المكتب ينوي مواصلة استخدام هذه الخدمات. وشدد على دعم المكتب لتمديد تعيين دائرة الاتحاد الروسي للملكية الفكرية كإدارة بحث دولي وإدارة فحص تمهيدي دولي للسنوات العشر القادمة.

(ع) مكتب السويد للبراءات والتسجيل

53. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/18.

54. وأشار وفد السويد إلى أن مكتب السويد للبراءات والتسجيل يعمل كمكتب إيداعات للبراءات الوطنية منذ عام 1885، ويعمل كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات منذ عام 1978، وأنه استمر في استيفاء معايير العمل كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وأضاف الوفد أن السويد هي واحدة من أكثر البلدان ابتكاراً في العالم، وحلت في المرتبة 2 في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2016. إذ يزداد الطلب في منطقة الشمال الأوروبي على الخدمات المحلية، التي تقدم باللغات المحلية؛ وترد اللغات السويدية والدنماركية والفنلندية والنرويجية بين اللغات الأكثر استعمالاً في الإيداع بخلاف لغات النشر. ولا يزال المكتب الوكالة المعتمدة لعدد كبير من مقدمي الطلبات من المنطقة. وإن منصب المكتب كإدارة دولية يدعم أنشطته المضطلع بها في مجالي معلومات البراءات والتدريب. ويعمل مكتب السويد للبراءات والتسجيل على نشر معلومات عن البراءات والملكية الفكرية بعدة سبل. وتتلخص استراتيجية الدعم المعلوماتي لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، في الجمع بين النفاذ إلى معلومات قيمة على المنصات الرقمية والاجتماعات الشخصية، إضافة إلى وسطاء مثل المنظمات الاستشارية العامة المختلفة. وكثيراً ما ينظم المكتب دورات تدريبية وحلقات دراسية لهؤلاء الوسطاء. ويزور المكتب باستمرار معارض الابتكار الإقليمية والمحلية في جميع أنحاء السويد لتقديم معلومات الملكية الفكرية. وتجري شبكة وكالات دعم الابتكار جولات على معارض الشركات الناشئة التي تجتذب العديد من المشاركين، والتي تشكل معلومات الملكية الفكرية جزءاً لا يتجزأ منها. وفي عام 2016، أسست 6 مراكز تصدير إقليمية كجزء من استراتيجية الحكومة السويدية للتصدير. والمكتب، باعتباره وكالة وطنية، هو جزء من شبكة مراكز المعلومات والدعم بشأن الملكية الفكرية. ويشارك الفاحصون وموظفو الإجراءات الشكلية في برامج تدريب وتطوير أولي فعالة. وينتقون بفضل اختبارات مختلفة لفحص المستوى بغية ضمان حصولهم على متطلبات الكفاءة اللازمة وحفاظهم عليها. ويشرف على الفاحص خلال برنامج تدريب الفاحصين، الذي يمتد لفترة 18 شهراً على الأقل ويضم حوالي 150 ساعة دراسية، عدة متجهين مسؤولون عن نتائج الفاحص. وتدعم برامج تدريبية مفصلة عبر الإنترنت ومواد تدريبية كتابية التدريب الداخلي. ويحضر كل فاحص دورة شاملة لتجديد معلوماته كل خمس سنوات. وتعطى كذلك ندوات بناء على اختبارات الجودة السنوية أو استجابة لأوضاع مستجدة أو مبادئ توجيهية نتيجة ظهور ممارسات جديدة. وتوفر الإدارة برامج تعليمية فردية فيما يتعلق بقانون الملكية الفكرية أو الجوانب التقنية. وتشمل البرامج التعليمية: حلقات عمل داخلية وتبادل الفاحصين وندوات داخلية وخارجية ودورات. وقد طُوّر برنامج بحث وفحص تقاطعي واسع النطاق لضمان الاستمرارية والجودة. ويُدرَّب

خبراء البراءات ضمن برنامج خاص أعدّه فاحصون مؤهلون تأهيلا عاليا. ويدوم هذا البرنامج الشامل عدة سنوات ويرتفق بواجبات البحث والفحص العادية. وينتهي البرنامج باختبار وعرض شفوي لأطروحة فحص. واختتم الوفد كلمته بالقول إن المكتب يتطلع إلى مواصلة عمله كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي، والتعاون مع جميع أعضاء معاهدة التعاون بشأن البراءات.

(ف) مكتب سنغافورة للملكية الفكرية

55. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/19.

56. وذكر وفد سنغافورة أن رحلة مكتب سنغافورة للملكية الفكرية مع نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بدأت عام 1995 عندما أصبحت سنغافورة دولة اتصال. ومنذ ذلك الحين، لا زال المكتب يؤدي دوره النشط كمكتب تسلم طلبات ويسهم في نظام البراءات الدولي ويتعاون مع المكتب الدولي والمكاتب الأخرى في خدمة الإبداعات المحلية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. واتخذت الرحلة منعطفا هاما في 1 سبتمبر 2015، حين باشر المكتب العمل كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وقد حقق المكتب في مهمته كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي إنجازات كبيرة في حسن التوقيت. وبفضل فريقه الذي يضم أكثر من 100 فاحص بدوام كامل، خضعوا لتدريب منظم ومحكم، التزم المكتب التزاما تاما بمواصلة تقديم خدمات بحث وفحص عالية الجودة. ويحمل أكثر من 90 بالمائة من الفاحصين درجة الدكتوراه من كبرى الجامعات. وقد تجهز الفاحصون جيدا، فأتيح لهم النفاذ إلى مجموعة شاملة من قواعد البيانات التي تغطي البراءات وخلاف البراءات. وتُستعرض هذه المنصات وقواعد البيانات القائمة على الاشتراك بانتظام لتقييم مدى ملاءمتها ووجاهتها وكفاءتها. وفي عام 2015، احتل المكتب المركز الأول بين جميع إدارات البحث الدولي حيث بلغت نسبة تقارير البحث الدولي المقدمة خلال مهلة التسعين يوماً المحددة 100 بالمائة. وبعد أن كان المكتب يقبل الإبداعات باللغة الإنكليزية فقط، بدأ قبول الإبداعات باللغة الصينية كلغة رسمية في 1 أكتوبر 2016، بهدف خدمة طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويرى المكتب أن دوره كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي تتآزر مع مسؤولياته الإقليمية في تطوير الملكية الفكرية في إطار الفريق العامل المعني بالتعاون في مجال الملكية الفكرية التابع لرابطة أم جنوب شرق آسيا. فعلى سبيل المثال، يتطلع المكتب إلى زيادة جودة وكفاءة البحث عن البراءات وفحصها في منطقة جنوب شرق آسيا من خلال تعزيز ترتيبات تقاسم العمل عبر برنامج تعاون في مجال فحص البراءات في المنطقة، المعروف باسم (ASPEC)، وجماعة الممارسة لفاحصي البراءات. وقال الوفد إن سنغافورة ملتزمة ببناء بيئة تمكينية وتسهيلية لدعم تقديم الخدمات الفعالة وتكميلها. وأضاف أن سنغافورة استثمرت بكثافة في مجال البحث والتطوير مما وقر وظائف عالية القيمة في سنغافورة، فارتفع عددها إلى 42000 وظيفة عام 2014، أي بزيادة مطردة بلغت 8 بالمائة عن عام 2012. وأظهر نمو الإبداعات الوطنية اتجاهها ماثلا، متخطيا عتبة 10000 إبداع في نفس العام. وأكد أن سنغافورة ملتزمة أيضا ببناء خبرات ماهرة في مجال الملكية الفكرية لدعم الابتكار كمحرك للنمو المستقبلي في سنغافورة، بما سيعزز قيمة عملياتها وأثره. وأضاف قائلاً إن معرفة المكتب بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات والبيئة المواتية التي يلتزم بالحفاظ عليها وموقعه الاستراتيجي في قلب جنوب شرق آسيا وقدرته القوية على فحص البراءات، ستساعده على مواصلة دوره النشط في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات والاضطلاع بمسؤولياته على نحو فعال كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. ولذلك طلب الوفد رسمياً تمديد تعيين مكتب سنغافورة للملكية الفكرية كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، وعرض هذا الطلب على جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات للنظر فيه والموافقة عليه في دورة أكتوبر 2017.

(ص) المكتب التركي للبراءات والعلامات التجارية

57. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/20.

58. وذكر وفد تركيا أن المكتب التركي للبراءات والعلامات التجارية يسعى إلى تحويل البلد إلى مركز لنشر المعارف والمعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية في المنطقة. إذ لم يكن تعيينه كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي مفيدا للمستخدمين المحليين فحسب، بل لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ككل. ومع موقعه الفريد في نقطة تقاطع القارات، يمكن للمكتب أن يكون جسرا لنقل معارف ومعلومات الملكية الفكرية بين أوروبا وآسيا. وبفضل موارده البشرية الخبيرة المدربة تدريباً عالياً، سيؤدي المكتب دوره في تعزيز الوعي وتوسيع استخدام المعاهدة في البلدان المجاورة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط والبلدان الناطقة بالتركية، فضلا عن بلدان آسيا والبلقان. وسيساهم تمديد تعيين المكتب كإدارة دولية في الاستجابة للزيادة المستمرة في الطلب المحلي على أنشطة البحث والفحص بناء على المعاهدة، وسيؤدي إلى إذكاء الوعي بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في تركيا وإلى زيادة عدد الطلبات التي يودعها مقدمو الطلبات من تركيا والمنطقة. وقد أعرب مستخدمو نظام البراءات التركي والجمهور عموماً عن ردود فعل إيجابية للغاية بشأن تعيين المكتب كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي. وفيما يتعلق بالأداء الاقتصادي والسياسات التي وضعت لتشجيع الابتكار وأنشطة البحث والتطوير، أظهر نظام الملكية الفكرية في تركيا تطوراً كبيراً. ووفقاً لتقرير مؤشرات الملكية الفكرية الذي نشرته الويبو، تمت طلبات البراءات المودعة من قبل المقيمين بمعدل يصل إلى حوالي 20 ضعفاً على مدى 15 مضت، وارتقت تركيا من المرتبة 45 إلى المرتبة 13 في تلك الفترة. وتضاعف عدد طلبات البراءات الواردة من تركيا أكثر من 13 مرة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية حتى بلغ 1068 طلباً في عام 2016. وبصفته كمكتب تسلم طلبات، حقق المكتب نمواً قوياً عام 2016، حيث تلقت 806 طلبات بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعلاوة على ذلك، شهد عدد الطلبات الدولية المودعة باللغة التركية زيادة هائلة بلغت 20 مرة في العقد الماضي. وقد وفرت التواصل باللغة الأم فائدة لعمل المكتب كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي، ولمستخدميه أيضاً. وقد باشر المكتب عمله كإدارة دولية أوائل مارس، واختير كإدارة مختصة للبحث دولي والفحص التمهيدي الدولي في ثمانية طلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات حتى الآن، وقد أعد المكتب أول تقرير بحث دولي له. واستمرراً منه في استيفاء المعايير المطلوبة كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي، يوظف المعهد بدوام كامل 112 فاحصاً يحملون المؤهلات التقنية الكافية لتنفيذ أعمال البحث والفحص. ويعتزم المعهد تعيين 50 فاحص براءات إضافياً سيستكملون تدريبهم بنهاية عام 2018. ويبلغ متوسط خبرة فاحصي البراءات حالياً سبع سنوات، ويذكر أن نصف الفاحصين تقريباً حاصلون على درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه واختير فاحصو البراءات عن طريق عملية توظيف شاملة، تتبعها برنامج تدريبي مكثف بشأن المهارات والمعارف والاستراتيجيات المتعلقة بمبادئ بحث وفحص البراءات. ويستوفي المكتب معايير التعيين من حيث عدد الموظفين المتمتعين بالمؤهلات التقنية الكافية لإجراء البحث والفحص. وفيما يتعلق بالحد الأدنى من الوثائق التي يمكن النفاذ عليها لأغراض البحث والفحص، يتمتع المكتب بنفاذ كامل إلى نظام (EPOQUENet) نظراً لمكانته بلاده باعتبارها دولة متعاقدة بموجب الاتفاقية الأوروبية للبراءات. وكما ذكر في الوثيقة المذكورة أعلاه، يتاح للمكتب النفاذ إلى قواعد البيانات التجارية ومكتبة المجلس التركي للبحوث العلمية والتكنولوجية التي تحتوي على نشرات رسمية ودوريات ومجلات وكتب في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا، مما يعطي المكتب إمكانية النفاذ إلى قواعد المعلومات الخاصة بالبراءات وخلاف البراءات مثلاً تقتضي قواعد الحد الأدنى من الوثائق. وفيما يخص متطلبات نظام إدارة الجودة، حصل المكتب مؤخراً على شهادة (ISO 9001) كمرجع معياري لزيادة فعالية نظام إدارة الجودة. والمكتب ملتزم بتوفير منتجات وخدمات بحث وفحص عالية الجودة. والركائز الأساسية لسياسة البحث والفحص للمكتب هي الموثوقية والاتساق والشفافية والالتزام القانوني والالتزام بالوقت والتحسين المستمر. وفي هذا الصدد، اعتمد المكتب منهجية دورة تطبيقات نموذج التحسين المستمر للأداء (خطط، نفذ، تحقق، حسن) (PDCA) كمبدأ أساسي لتنفيذ نظام إدارة الجودة. ويجري تنفيذ نظام إدارة الجودة بما يتفق مع الفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث والفحص التمهيدي الدوليين بناء على معاهدة التعاون، على جميع تقارير البحث الدولية التي يعدها المكتب. وفي هذا الإطار، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن المكتب واصل تلبية متطلبات تمديد تعيين كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي، وقد تحسن وضعه منذ أن نظرت اللجنة في أمره في دورتها التاسعة والعشرين عام 2016. وختاماً، سلط الوفد الضوء على بعض التطورات الأخيرة في نظام الملكية الفكرية التركي. فمنذ انعقاد الجمعية العامة للويبو في أكتوبر 2016، دخل قانون جديد للملكية الصناعية حيز التنفيذ، مما سيلغى العمل بالتشريعات السابقة المتعلقة بالبراءات ويعزز الالتزام بجني فوائد نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، وذلك بإعطاء الفرصة للمكتب بتعيين 50 من فاحصي البراءات

الإضافيين وزيادة قدرته المؤسسية. وبناء على ما سبق، أبدى المكتب رغبته في مواصلة الإسهام في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات باستمراره في عمله كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي.

59. وقال وفد جمهورية كوريا إنه سُرَّ بالتعاون مع المكتب التركي للبراءات والعلامات التجارية أثناء عملية تعيينه كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي، وأبدى دعمه لتمديد تعيينه.

(ق) الدائرة الحكومية "المعهد الأوكراني للملكية الفكرية"

60. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/21.

61. وذكر وفد أوكرانيا أن مكتب البراءات الأوكراني بدأ العمل في عام 1991 في دولة أوكرانيا المستقلة. وفي 5 فبراير 2016، باشرت الدائرة الحكومية "المعهد الأوكراني للملكية الفكرية" العمل كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي. ويؤقر عمل المعهد إجراء فحص وبحث فعالين وشاملين للطلبات الوطنية والدولية في جميع المجالات التقنية. ويحتهد المعهد في التحسين المستمر للمؤهلات الفنية للفاحصين، سواء من حيث التعليم المناسب أو المشاركة في الدورات التدريبية الخاصة بقاعدتي البيانات (EPOQUENet) و (STN)، فضلا عن الدورات الأخرى التي ينظمها مكتب البراءات الأوروبي، وكذلك المشاركة في الحلقات الدراسية والأحداث التي يقيمها مكتب البراءات الأوروبي والمكتب الدولي، ودورات التعلم عن بعد بشأن طرق البحث في البراءات وفحصها. وقد وضع المعهد نظاما محكما من الدورات التدريبية الداخلية لفائدة الفاحصين الجدد والقدامى، مع إيلاء اهتمام خاص للتدريب على العمل كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي. ويولي المعهد اهتماما خاصا لنظام مراقبة الجودة ومراعاة المصطلحات في البحث والفحص. ويحدّث المعهد نظام التشغيل الآلي الداخلي وموارد المعلومات الإلكترونية المتاحة للمستخدمين باستمرار. وبذلت جهود كبيرة لتهيئة بيئة عمل حديثة غير ورقية عن طريق تنفيذ نظام الإيداع الإلكتروني. وباعتباره إدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي، سعى المعهد إلى استيفاء أعلى متطلبات الفحص والحفاظ على مستوى عال من الجودة لخدماته وعملياته، وضمان نفاذ الفاحصين إلى قواعد البيانات وأنظمة البحث لتغطية الحد الأدنى من الوثائق في أدبيات البراءات وخلاف البراءات. ووفقا للوثيقة، استوفى المعهد المتطلبات التقنية لتمديد تعيينه كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي. ومن شأن ذلك أن يتيح للمعهد تقديم خدمات البحث والفحص للمواطنين الأوكرانيين ومودعي الطلبات من الدول الأخرى المتعاقدة في معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولا سيما بلدان أوروبا الشرقية، مما يعزز زيادة استخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات في المنطقة. وعلاوة على ذلك، شارك المعهد بشكل منتظم في مختلف لجان الويبو وأفرقة العمل ذات الصلة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، وتواصل مع مكاتب البراءات الرائدة وتبادل معها الخبرات، مشاركة منه في تحسين عمليات البحث والفحص ومواءمتها. وأتيح للمعهد، بصفته إدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي، فرصة المشاركة في تطوير عمليات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، مثل نظام الإيداع الإلكتروني (ePCT) ونسخة البحث الإلكترونية (eSearchCopy). ورأى الوفد أن تمديد تعيين المعهد كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي سيسهل المشاركة في تنفيذ "استراتيجية التنمية المستدامة، أوكرانيا - 2020". وذكر أن من أولويات هذه الاستراتيجية إبراز أوكرانيا كدولة ذات تكنولوجيا عالية وابتكار على مستوى العالم، وكدولة تنفذ الإصلاحات رغم التحديات، وكدولة مكنت إسهام المعرفة والابتكار في عملية التنمية، وكدولة تستخدم نتائج التنمية لتحقيق أهدافها الوطنية. واختتم الوفد كلمته قائلًا إن المعهد متحفز للغاية، وتطلع إلى تمديد تعيينه كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي.

(ر) مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية

62. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/22.

63. وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، عيّن كإدارة بحث دولي عام 1978 وإدارة فحص تمهيدي دولي عام 1987، ولم ينقطع عن مواصلة عمله كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي.

منذ ذلك الحين. ومنذ تعيينه، كان المكتب من بين الإدارات الخمس الأكثر اختياراً من قبل المودعين، وقد أصدر آلاف تقارير البحث الدولي سنوياً. فعلى سبيل المثال، أعد المكتب في عام 2015 نحو 21000 تقرير بحث دولي. وارتبط معظم هذه التقارير بالطلبات المودعة لدى المكتب كمكتب تسلم من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن أودع أكثر من 1600 طلب لدى مكاتب تسلم أخرى. ويظهر الحجم الكبير لتقارير البحث الثقة التي يوليها المستخدمون لنوعية العمل المنجز والدور الهام الذي يؤديه المكتب في سير عمل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقد أجرى المكتب، بوصفه إدارة بحث دولي، عمليات بحث دولي وأعد تقارير بحث دولي وآراء مكتوبة لمودعي الطلبات في 23 ولاية قضائية. ويخدم المكتب واحداً من أكبر مجتمعات المبتكرين في العالم، حيث تمكنت الجامعات ومراكز البحوث والصناعة والمخترعون الأفراد من الوصول إلى مقره الرئيسي في اليكساندريا، فرجينيا في منطقة واشنطن العاصمة، ومكاتب الاتصال في ديترويت ودنفر ودالاس وسان خوسيه. وبحلول عام 2014، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تضم أكثر من 4700 مؤسسة جامعية، تقدم أكثر من 3000 منها مناهج دراسية من أربع سنوات أو أكثر. ويعمل عدد كبير من هذه المؤسسات جنباً إلى جنب مع مراكز البحوث العالمية الشهيرة ومكاتب نقل التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، تعتمد نسبة كبيرة من الصناعات الأمريكية على البراءات لحماية عملياتها. ولذلك فإن القدرة على تأمين حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الدولي أمر أساسي للنجاح، وهو ما يبرز أهمية دور المكتب في مساعدة المبتكرين على ضمان الحقوق العالمية لبراءاتهم. أما تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة والتقارير التمهيدية الدولية العديدة بشأن الأهلية للبراءة التي أصدرها المكتب، فتساعد المكاتب التي تدرس الطلبات ذات الصلة. وتتاح هذه الوثائق للجميع بعد نشرها ويمكن أن يستخدمها الفاحصون في بحثهم بموجب ترتيبات رسمية لتقاسم العمل مثل المسار السريع لمعالجة البراءات، أو بشكل غير رسمي. ويواصل المكتب باستمرار تحسين نظم إدارة الجودة وعمليات الجودة، ويسعى جاهداً إلى إصدار كل براءة على نحو صحيح وفقاً لجميع متطلبات الأنظمة الوطنية للبراءات، وعلى النحو الذي فسرتة السلطة القضائية وقت إصدارها. وعلاوة على ذلك، وضع المكتب آليات لضمان تطبيق الشروط القانونية على نحو سليم بغية إصدار براءات عالية الجودة. وتركز مبادرة تعزيز جودة البراءات ("مبادرة الجودة")، وهي من الجهود التي اضطلع بها المكتب مؤخراً بشأن الجودة، على تحسين هذه الآليات من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على أفضل الممارسات وتدعيم منتجات عمل المكتب وعملياته وخدماته في جميع مراحل عملية البراءات. وعلى وجه التحديد، تتمحور مبادرة الجودة حول ثلاث ركائز رئيسية، وهي التميز في منتجات العمل، والتميز في قياس جودة البراءات، والتميز في خدمة العملاء. وعلى مر السنين، كان المكتب عضواً نشطاً في مجتمع معاهدة التعاون بشأن البراءات، وفي طليعة أصحاب الجهود الرامية إلى تبسيط النظام وتحسينه لتحقيق المنافع في تكاليف البراءات ونوعيتها وفعاليتها لمكاتب البراءات في الدول المتعاقدة وكذلك لمستخدمي النظام. وتحقيقاً لهذه الأهداف، قدم المكتب مقترحات مختلفة لإدخال تحسينات كذلك المسماة أهداف معاهدة التعاون بشأن البراءات لعام 2020. ويواصل المكتب أيضاً العمل على تحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، من خلال المشاركة في مشاريع متعددة الأطراف على سبيل المثال، ومنها المرحلة 3 من المشروع التعاوني الرائد للمكاتب الخمسة بشأن البحث والفحص، وعن طريق توسيع المسار السريع لمعالجة البراءات وبقائه، والتطلع إلى إدراج المشروع في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وبناء على ما سبق، رأى الوفد أن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية في وضع جيد يمكنه من مواصلة تقديم مساهمات قيمة، كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي، للمودعين والمكاتب والنظام عموماً.

(ش) معهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات

64. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/23.

65. وصرح وفد معهد بلدان أوروبا الشمالية بأن المعهد أنشئ عام 2006 كمنظمة حكومية دولية من قبل حكومات الدنمارك وأيسلندا والنرويج، ويعمل كأداة رسمية للتعاون في مجال البراءات بين هذه الدول. وفي عام 2006، عينت جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات المعهد كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي، وبأشر المعهد عمله في 1 يناير 2008. وبإنشاء المعهد، برز مفهوم للتعاون يعزز الاستفادة من التآزر بفضل الموارد الموحدة للمكاتب المشاركة. وبعبارة أبسط، يسيّر المعهد أعماله بالاعتماد على الفاحصين العاملين في مكاتب البراءات الوطنية للدول الأعضاء لإجراء عمليات بحث الطلبات الدولية

وفحصها. ويهدف المعهد إلى الحفاظ على الكفاءات في مجال البراءات وخدماتها لدى مكاتب البراءات الوطنية في الدول الأعضاء وتعزيزها لتحفيز الابتكار في هذه الدول. وقد أتاح هذا التعاون للمودعين في المنطقة خدمة البحث والفحص الدوليين دون التضحية بفوائد القرب الجغرافي، إذ يقدم المعهد لمستخدميه الخدمات بلغاتهم الخاصة والتواصل الشخصي مع الفاحصين. ومنذ بدء عملياته، يجرى المعهد عمليات تعاون دولية مكثفة مع مكاتب ومنظمات دولية أخرى بهدف تحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ورفع نوعية نظام البراءات وكفاءته ككل. والمعهد عضو في المسار السريع لمعالجة البراءات الدولية، ويقوم بدور نشط في مختلف المحافل الدولية كالفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات واجتماع الإدارات الدولية في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات وفريق اجتماع الإدارات الدولية الفرعي المعني بالجودة. ويتعاون المعهد على نطاق واسع مع إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في أوروبا، ويشترك في العديد من أنشطة التقييم والمواءمة. ومنذ البداية، تعاون المعهد بشكل ممتاز مع المكتب الدولي للويو، ومن أهم حالات التعاون في الوقت الحاضر، استخدام الخدمات الإلكترونية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. ويتطلع المعهد إلى مواصلة التعاون مع المكتب الدولي في تطوير هذه الخدمات لفائدة مستخدميه. وقد ساهمت الخبرات والكفاءات التي اكتسبها المعهد من عمله كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في زيادة قدرات موظفيه. وكان المعهد أحد إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي التي قيمت مدى استيفاء معهد فيسغراد للبراءات للحد الأدنى من متطلبات التعيين كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي، قبل تعيينه. وقد رفع هذا التقييم جاهزية المعهد لتقديم المساعدة التقنية للدول الأخرى المتعاقدة في معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولا سيما البلدان النامية، وهو ما سيواصل المعهد ودوله الأعضاء التركيز عليه في السنوات المقبلة. وختاماً، ذكر الوفد أن المعهد متحفز للغاية لمواصلة عملياته كإدارة بحث دولي وإدارة فحص تمهيدي دولي، وأعرب عن أمله الصادق في أن تتمكن اللجنة من دعم طلبه لتمديد تعيينه، وتقديم المشورة الواجبة إلى جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات وفقاً لذلك.

(ت) معهد فيسغراد للبراءات

66. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/24.

67. وصرح وفد معهد فيسغراد للبراءات بأن المعهد أنشئ بمجهود حكومات الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا - المسماة ببلدان فيسغراد. وأضاف أن المعهد يسد فجوة إقليمية في النظام العالمي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات من خلال عمله كإدارة بحث دولي وإدارة فحص تمهيدي دولي في أوروبا الوسطى والشرقية. وقال الوفد إن نموذج عمل المعهد بني على أساس الموارد والخبرات القائمة لمكاتب البراءات في البلدان المشاركة. وتنفذ جميع الأنشطة المتعلقة بالبحث والفحص في هذه المكاتب الوطنية. وقد أتاح تجميع الموارد للمعهد تقديم عمليات بحث ذات نوعية جيدة في جميع الميادين التقنية بخمس لغات: التشيكية والهنگارية والبولندية والسلوفاكية والإنكليزية. وتضم صفوف المعهد 185 باحثاً بدوام كامل و10 فاحصين بدوام جزئي. ويتاح للفاحصين النفاذ إلى قاعدة البيانات (EPOQUENet) ومختلف منصات البحث التجارية التي تغطي الحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات وكذلك الوثائق الوطنية للبراءات وخلاف البراءات الخاصة ببلدان فيسغراد. ويتسق نظام إدارة الجودة للمعهد بشكل تام مع الفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث والفحص التمهيدي الدوليين بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، ويمكن الاطلاع على التقارير السنوية بشأن نظام إدارة الجودة لعام 2015، أي قبل بدء التشغيل، وعام 2016 على موقع الويو على الإنترنت. ويذكر أن كل المكاتب الوطنية المشاركة في المعهد حاصلة على شهادة (ISO 9001)، وسيعاد اعتمادها هذا العام بموجب إصدار (ISO 9001): 2015 هو المعيار الذي يغطي أنشطة البحث والفحص للمعهد في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويخطط المعهد للحصول على الشهادة بنفسه في خريف عام 2017. وقد باشر المعهد عمله كإدارة بحث دولي وإدارة فحص تمهيدي دولي في 1 يوليو 2016. وفي الأشهر التسعة الأولى من العمليات، أودعت 109 طلبات دولية اختير فيها المعهد كإدارة بحث دولي. وقد أودع نحو ثلثي هذه الطلبات بلغة وطنية (التشيكية أو الهنگارية أو البولندية أو السلوفاكية) وأودع الثلث باللغة الإنكليزية. وقد أبرز هذا التوزيع اللغوي للطلبات الحاجة إلى إدارة بحث دولي وإدارة فحص تمهيدي دولي في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية. وقد أصدر المعهد 35 تقرير بحث دولي في الأشهر التسعة الأولى من بدء عمله، وصدرت كلها ضمن المهل الزمنية المحددة،

وامتثلت لجميع اللوائح ذات الصلة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وقد تلقى المعهد الطلب الأول لفحص تمهيدي دولي في يناير 2017. ويهدف المعهد إلى تقريب نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات من مودعي الطلبات في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، وتحسين إمكانية الوصول إلى النظام، ولا سيما للمؤسسات الصغيرة والمخترعين الأفراد في المنطقة. ورأى الوفد أن المعهد يسير على الطريق الصحيح لتحقيق هذه المهمة، ولذلك طلب دعم اللجنة لتمديد تعيين المعهد كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات كي يواصل مهمته.

خاتمة

68. ولخص الرئيس قائلًا إن جميع الإدارات الدولية البالغ عددها 22 والساعية إلى تمديد تعيينها، أثبتت أنها أسهمت إسهامًا إيجابيًا في الخدمات التي يقدمها نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، واستمرت في تلبية الحد الأدنى من المتطلبات على النحو المبين في القاعدتين 36 و63. ولذلك، اقترح أن تقدم اللجنة المشورة إلى الجمعية العامة وتوصي بتمديد تعيين جميع إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي الحالية.

69. ووافقت اللجنة بالإجماع على أن توصي جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات بتمديد تعيين كل المكاتب الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية العاملة حاليًا كإدارات للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات.

البند 6 من جدول الأعمال: اتفاق نموذجي بين مكتب والمكتب الدولي بشأن عمله كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي

70. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/CTC/30/25.

71. وقدمت الأمانة الوثيقة موصحة أنه سينتبع على الجمعية، وقت تعيين المكاتب أو المنظمات أو تمديد تعيينها، الموافقة على اتفاقات جديدة مع المكتب الدولي بشأن عملها كإدارات للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. واقترحت الوثيقة أن تتبّع الاتفاقات الجديدة الاتفاقات القائمة من حيث المضمون، ولكن ينبغي أن تكون أكثر اتساقًا مع بعضها البعض، ورأت أن نقل الاختلافات إلى المرفقات، سييسّط إجراء التعديلات عند الضرورة. وأشارت الوثيقة إلى أن القصد من ذلك هو تحقيق غرضين. فأولاً، يمكن للقراء الراغبين في مقارنة الاختلافات بين إدارتين أن يجدوا تلك الاختلافات بسهولة أكبر عن طريق مقارنة المرفقات ذات الصلة من الاتفاقات المعنية. وثانياً، بالنسبة للمكاتب، سيكون ذلك أكثر ملاءمة، ففي حال قررت البدء في خدمة جديدة أو إنهاء خدمة مثل البحث الدولي التكميلي، كانت عملية إجراء ذلك التغيير أسهل. ويرد في مرفق الوثيقة الاتفاق النموذجي الذي سيستخدم لوضع الاتفاقات الجديدة. ودعت الأمانة إلى إبداء أي تعليقات بشأن تلبية ما سبق للاحتياجات، مشيرة إلى احتمال وجود بعض الاختلافات الطفيفة في مواد اتفاقات معينة التزاماً بقوانين وطنية معينة.

72. ووافقت اللجنة على مشروع الاتفاق النموذجي المعدّل والمبّين في مرفق الوثيقة PCT/CTC/30/25، الذي سيستخدم كأساس لإعداد آحاد الاتفاقات التي سيرمها المكتب الدولي بناءً على المادتين 16(3) و32(3) مع كل مكتب أو منظمة للعمل كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي اعتباراً من 1 يناير 2018.

البند 7 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

73. أحاطت اللجنة علماً بملخص الرئيس الوارد في الوثيقة PCT/CTC/30/26، الذي أعد تحت مسؤولية الرئيس، ووافقت على أن يتاح لجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات كعضو للمشورة المقدمة في إطار البندين 4 و5 من جدول الأعمال.

البند 8 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

74. اختتم الرئيس الدورة في 11 مايو 2017.

75. وقد اعتمدت اللجنة هذا التقرير بالمراسلة.

[نهاية الوثيقة]